www.kassiounpaper.com

853

الإثنين 12 آذار 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

رغم التصعيد.. الحل قادم!

تختلف التحليلات وتتعدد، حول التصعيد العسكري الأخير في سورية وحولها، ومآلاته، ليسود من جديد الانطباع العام بأن القرار بات للسلاح مرة أخرى.

إن التأكيد مجدداً على حتمية الحل السياسي، والثقة بانتصار هذا الخيار، رغم قتامة المشهد، لا يتعلق في المحصلة برغبة وسلوك هذا الطرف أو ذاك، بل قبل ذلك لأنه ضرورة موضوعية، مشتقة من – ومستندة على، ميزان القوى الدولي الجديد، وبالدرجة الأساسية الدور الروسي، حيث إن الوصول إلى مثل هذا الحل كان وما زال محور الدور الروسي منذ بداية الأزمة، و أنه استطاع رغم كل التعقيدات والعراقيل الميدانية أن يخطو خطوات كبيرة وملموسة بهذا الاتجاه، ومتقاطعة في العمق مع مصالح الشعب السوري، وتوقه إلى الخروج من هذه الدوامة.

في الوقت الذي يتعالى فيه صوت السلاح، وفي ظل هذه المعمعة، تستمر جهود الأمم المتحدة في تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، كخطوة لاستئناف التفاوض المباشر، أي أنه ولى ذلك الزمن الذي كان بالإمكان عرقلة سير العملية السياسية من خلال التصعيد الميداني، و في ظل هذا الوضع المتأزم نفسه، تؤكد كل القوى الدولية باستمرار على أهمية الحل السياسي، وعليه فإن الواقع الميداني و موقف هذا الطرف أو ذاك، لا يحدد اتجاه سير العملية، ولا يعتبر معياراً كافياً للحكم على العملية السياسية، وإمكانية تقدمها وتحقيق اختراقات جديدة في سياقها، في ظل وجود شرط التوازن الدولي الجديد وتبعاته.

إن قعقعة السلاح من جديد، وما رافقها من إيحاءات ومحاولات أمريكية بتثبيت الأمر الواقع القائم على الأرض، تأسيساً للتقسيم، أو على الأقل المزيد من استدامة الاشتباك، تؤكد للسوريين مرة أخرى على أهمية الحل السياسي كخيار وحيد، لحل الأزمة، وتأكيد متجدد على ذلك الرأي الذي كان يقول منذ بداية الازمة، باستحالة انتصار أي طرف عسكرياً في هذه الحرب، خصوصاً وأن استمرارها بات يشكل تهديداً لوحدة الدولة السورية. و تؤكد أيضاً على ضرورة الإسراع بالحل، تجنباً للمزيد من الخسائر في الأرواح والممتلكات. وهذا التصعيد ما هو إلا ممانعة معتادة من القوى التي لا تريد الوصول إلى حل في مختلف الأطراف، والتي لم يكتب لها النجاح سابقاً إلا بشكل مؤقت، لابل، يمكن الاستنتاج بناء على التجربة نفسها، بأن ارتفاع وتيرة التصعيد، يعكس فزع قوى الحرب من اقتراب الحل أكثر من أي وقت مضى، ويعكس مسألة وضع الملفات بالجملة على طاولة البحث، بما فيها خروج القوات الأمريكية من سورية.

إن شل قوى الإرهاب، من «داعش» و«النصرة» والتراكم الكبير الذي حدث في مسار الحل السياسي، وتزايد فعالية القوى الصاعدة دولياً، و ازدياد وزن قوى المعارضة الوطنية – الديمقراطية، والتقدم المستمر في خياراتها، وأصوات السوريين الداعية الى الحل التي تعلو في الكثير من مناطق البلاد، بين الموالاة والمعارضة، تشكل كلها بداية تحول انعطافي، باتجاه الحل المأمول وتسريعه.

هل ينفع «الصبر» لزيادة الأجور؟!

[12]

شؤون عمالية

نون النسوة في سوق العمل

03

ملف «سورية 2018»

قدري جميل: حذرنا... لا يمكن الثقة بالأمريكان!

06

شؤون محلية

سياسات التعليم «التطفيشية»

08

شؤون استراتيجية

كارثة الإحسان الرأسمالي

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

وصلونا لنص البير وقطعوا الحبلة فينا!

ترتفع وتيرة الوعود التي يطلقها أصحاب العقد والربط، بتحسين الوضع المعيشي لعموم الفقراء، ومنهم: العمال، عبر أشكال من الاقتراحات، منها: خفض الأسعار وتعديل التعويضات المختلفة للعمال، ولكن جميعها تبقى بإطار القول لا الفعل، وهذا الكلام أصبح ثقيلاً على أسماع العمال لكثرة ترديده في كل مناسبة وغير مناسبة، وخاصةً في المؤتمرات والاجتماعات العامة التي تعقد.

العمال يطرحون في مجالسهم سؤالاً :لماذا تصدق الحكومة في وعودها والتزاماتها تجاه أصحاب الأموال وأصحاب النعم، ولا تصدق بوعودها لنا نحن العمال؟ مع العلم أن جميع من يتحدثون عنا، يشيدون بتضحياتنا الجسام وبوطنيتنا وعملنا، ومع هذا عندما تصبح الأمور على المحك، أي: عندما نحشرهم في الزاوية بمطالبنا المشروعة، والتي هي حقنا الطبيعي، يذهبون إلى ناحية الموارد، التي لا تسمح لهم كما يقولون لنا بالصرف من أجل زيادة أجورنا، أو تعديل حوافزنا الإنتاجية، وغيرها من القضايا المرتبطة مباشرة في خروج وضعنا المعيشي من عنق الزجاجة، التي أدخلتنا إليها الحكومة وحلفاؤها أصحاب النعم المستجدون والسابقون، من خلال سياساتها الاقتصادية التي عملت طويلاً على تقطيع لحمنا ورمينا عظماً، لتتناهشنا الأقدار التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، بل فرضت علينا بحكم قانون توزيع الثروة الذي جعل الأغنياء يغتنون من عرقنا ودمنا، والفقراء يزدادون فقراً كونهم إلى هذه اللحظة غير قادرين بعد على رد الفقر، وانتزاع حقهم فيما يصنعونه من ثروات!

العمال في مجالسهم يتساءلون عن سبب فقرهم، ومجرد طرحهم لهذا السؤال يعني اقترابهم من وعي الحقيقة، وعي مصالحهم ومصدر شقائهم، وبالتالي ابتداع أدواتهم التي ستجعلهم قادرين على رسم معالم طريق تحصيل حقوقهم المنهوبة، أي: أنهم سيكتشفون من خارجهم ومن تجربتهم قوانين الصراع مع من يستغلهم، ومن يحاول أن يجعل فقرهم أبدياً، وهذا لن يطول لأن درجة الضغط على معيشتهم عالية، ودرجة النهب والمنع لحقوقهم أصبحت مركزة بشكل عال، وأصبح يقر بها القاصي والداني، ولم تعد تفيد كل الكلمات المعسولة عن تحسين أوضاعهم، التي تقال لهم دون خطوات ملموسة ومحسوسة يقتنع بها العمال، وإلا فإن قانون الصراع دفاعاً عن المصالح سيكون حاضراً.

النقابات واتفاقيات العمل

تكون اتفاقات العمل الجماعية التي تعقد بين منظمات العمال، ومنظمات أصحاب العمل، الوسيلة الأنجع لحماية العامل، لأنه من المفترض أن يكون التفاوض بين قوتين متماثلتين في النفوذ والقوة، فلا يمكن لمنظمات العمل أن تفرض شروطها المجحفة، كما يحدث عادة حين يكون التعاقد بين صاحب العمل الذي يملك المال والنفوذ، وبين العامل الذي لا يملك سوى قوة عمله التي يبيعها كي يؤمن معيشته.

■ ميلاد شوقي

من المفترض أن منظمات العمل تستند إلى قوتها، التي تسمدها من اعتراف العمال بها كقوة تمثلهم، وهي هنا تفاوض رب العمل من موقع القوة، وتملك العديد من الوسائل الفعالة في مواجهة أصحاب العمل، ومنها: الإضراب، الذي من خلاله أو من خلال التهديد فيه، تفرض شروطها وتدافع عن مصلحة العمال.

اتفاقات العمل الجماعية

رغم نص قانون العمل رقم 17 على هذا النوع من الاتفاقات، إلا أن النقابات لم تذهب بهذا الاتجاه، وبقيت الأمور خاضعة لقانون سوق العمل والعقد شريعة المتعاقدين، ويعود ذلك لعدة أسباب، أهمها: ارتباط النقابات بجهاز الدولة «نحن والحكومة شركاء»، حيث تعتمد النقابات لحل بعض مشكلات العمال بشكل رئيس على علاقتها بجهاز الدولة، الذي بينه وبين حقوق العمال طلاق ربما يكون بائناً، وهي لذلك تبدو إجراءاتها ومحاولاتها في الدفاع عن مصالح العمال بالأشكال والطرق المتبعة كخيار وطريقة وحيده تبدو أنها غير فعالة، وهذا يظهر بوضوح في المؤتمرات النقابية، وما يطرح فيها من قضايا ومطالب تتكرر في كل المؤتمرات والمجالس النقابية، لأن جهاز الدولة وفي ظل اختلال موازين القوى بين قوة العمل ورأس المال، وانحيازه للأخير، فإن ذلك يجعل تغيير الوسائل والطرق في الدفاع عن الحقوق والمصالح للطبقة العاملة أمراً يفرضه الواقع الذي من المفترض أنه يتغير.

المادة 8 القديمة والنقابات

المادة الثامنة من الدستور السابق، والتي مازالت سارية المفعول بحكم الأمر الواقع حتى الآن، جعلت من المنظمات الشعبية بما فيها النقابات مقيدة في التحرك المفترض، كتعبير عن مصالح من تمثل، وهذا يظهر بشكل جلي في اللحظات التي تستوجب موقفاً حاسماً، مثل: قضية الأجور وقانون التشاركية، والعلاقة المنفتحة مع الرأسمال الأجنبي والعربي، والاستجابة لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتمرير القانون رقم 17 وغيرها من القضايا التي كانت تحتاج إلى موقف تعبر فيه النقابات عن عدم رضاها، وعدم قبولها بما يجري، باعتبار ما جرى ويجري يمس المصالح الجذرية للطبقة العاملة، وبالتالي الدفاع عنها قضية وطنية كما هو الدفاع عن الحدود والقضايا الوطنية العامة، وكما جرى في سنوات ما قبل انفجار الأزمة الوطنية.

من الطبيعي إن سريان مفعول المادة الثامنة من الدستور القديم، والطريقة التي تم فيها التحضير للدورة الانتخابية السابقة والحالية، بفرض القائمة المغلقة والمحاصصة النقابية الشكلية، ذلك كله ساهم في وصول العديد من «القيادات» النقابية الذين ولاؤهم لمن أوصلهم إلى هذه المواقع، والذي بات يتهددهم العزل في كل مناسبة ويقال لهم «مثل ما أتيتم بقرار بتنشالو بقرار»، طريقة تكوين مثل هذه القيادات تجعل الطبقة العاملة في المواقع الإنتاجية لا تنظر إليهم باعتبارهم قيادات يمكنها الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وبهذا الفعل تكون الهوة قد تعمقت بين الحركة النقابية ومن تمثلهم من العمال، وتجعل العمال يذهبون في الدفاع عن حقوقهم بطرقهم التي يبتدعونها في ظروف وشروط عملهم، وهناك العديد من الأمثلة عما نقوله، تعرفها النقابات.

إن ما لحق بالطبقة العاملة من مآس وظلم وهدر بحقوقها بسبب السياسات الليبرالية الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، والتي كانت أحد أسباب انفجار الأزمة السورية، هي سبب كاف لجعل الحركة النقابية تعيد النظر في الكثير من طرق وأدوات عملها، فهل تفعلها النقابات؟.

إن ما لحق بالطبقة العاملة من ظلم وهدر لحقوقها سبب كافٍ لجعل الحركة النقابية تعيد النظر بطرق وأدوات عملها.

نون النسوة في سوق العمل

صدرت نتائج مسابقة وزارة العدل لاختيار المَحضرين منذ أيام، متضمنة تفاصيل توضح أعداد المتقدمين للمسابقة، ونسبة كل من الذكور والإناث، وتحولت هذه النتائج إلى مادة دسمة لتهكم العديد من الصفحات المحلية على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي عنونت منشوراتها بعبارات من قبيل «اختفاء الذكور» أو «كوكب النساء».

■ غزل الماغوط

جاء ذلك بعد أن أشارت الأرقام الرسمية إلى أنه من بين 900 متقدم للمسابقة كان هناك 850 امرأة و50 رجلاً فقط، مع الإشارة إلى أن مهنة المُحضر عادة ما تكون من نصيب الرجل في المجتمع السوري.

وبعيداً عن العناوين الساخرة، فمما لا شك فيه أن تغيرات جوهرية طرأت على واقع سوق العمل السوري، وهي أكثر عمقاً وتأثيراً من أن يجري التطرق إليها بهذا القدر من السطحية والبساطة.

الوضع المعيشي

في بادئ الأمر لا بد من التنويه إلى التغيرات الاجتماعية الكبيرة الحاصلة في المجتمع السوري، ومدى تقبله لعمل المرأة، حيث جعل الوضع المعيشي المتردي المستمر منذ سنوات وحتى الآن الاكتفاء بمصدر وحيد للدخل أمراً مستحيلاً بالنسبة لمعظم الأسر في الطبقة العاملة، التي تشكل السواد الأعظم من الشعب السوري، ذلك أن انحدار المعيشة والارتفاع الجنوني للأسعار بالتزامن مع عدم تحسن الأجور، تسبب في نزول كثير من النساء إلى سوق العمل ليصبحن معيلات لأسرهن، وبالطبع لعبت الحرب دورها في تغييب الذكور ما بين «مهاجر أو عسكري أو مفقود أو معتقل» إلخ، وهذا ما قاد إلى تعزيز دور المرأة العاملة، وتحولها إلى سِمة ملازمة لأغلب الأسر السورية.

مهن غير مألوفة

من كان يتخيل قبل سنوات أن يشاهد امرأة تبيع التبغ على بسطة، أو تمسح الأحذية على الرصيف، أو تخدم الطاولات في المطاعم، ظواهر كانت نادرة في السابق، لكنها تحولت اليوم إلى جزء مألوف من المشهد السوري، ويوماً تلو الآخر نسمع بمجال جديد دخلته المرأة بعد أن كان حكراً على الرجل، وبالتأكيد فإن المُحضر القانوني لن يكون آخرها.

والواقع، أن ثمة جانباً آخر لا ينبغي إهماله عند الحديث عن إقبال النساء على مهن القطاع العام أكثر من الرجال، فعمل المرأة يمكن أن يقدم دخلاً يعين أسرتها ويخفف عنها بعض الأعباء، لكن بالنسبة إلى الرجل فإنه ضمن العادات السائدة ما يزال المسؤول الأول عن إعالة أسرته، وبالتالي فإن أجراً متواضعاً كذلك الذي يقدمه العمل في القطاع العام، لا يمكن بأيةِ حال من الأحوال أن يفي بواجباتِ رب الأسرة، ما جعل كثيراً من الرجال يفضلون العمل الخاص الذي يمتاز بأجر أعلى بكثير مقارنة بالعام.

تنامي الاستغلال

في المقابل يستغل أرباب العمل في القطاع الخاص، حاجة النساء إلى العمل، لأنه يمكن تشغيلهن بأجور أقل بكثير من الرجال، لذلك يظهرون ميلاً لتوظيف أعداد متزايدة من الإناث في مواقع كان يشغلها الذكور، وبالتالي يضيق الخناق أكثر فأكثر على الرجال الباحثين عن عمل لإعالة أسرهم.

وبين هذا وذاك يتجه المزيد من الذكور إلى العمل فيما يمكن تسميته قطاع العمل غير المستقر، أو المؤقت، وهو العمل الذي أوجدته ظروف معينة دون أن تمنحه صفة الديمومة أي: أنه ينتهي بانتهائها كالأعمال السياحية الموسمية في المطاعم والمقاهي أو البيع على بسطات غير المرخصة، أو المتاجرة بالمعونات، وغيرها من الأعمال التي أصبحت رائجة خلال سنوات الأزمة.

نحتاج إلى دراسات

إن انتشار ظاهرة العمل غير المنظم من جهة، وتغير الخريطة الديمغرافية لسوق العمل السوري، وتزايد المشاركة الاقتصادية للنساء، جميعها ظواهر تتطلب دراسات مستفيضة ومتعمقة من قبل الجهات المختصة، ومن غير المنطقي أن تترك مثل هذه الظواهر رهناً لمجريات الأحداث دون تدخل يسهم في ضبطها ومعالجتها، بناءً على المعطيات والأرقام، وهو ما يستدعي تفعيل البحث العلمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في أسرع وقت.

الطبقة العاملة

الدنمارك - رد حكومي ظالم

أعلنت الحكومة الدنماركية، يوم 7 آذار، اعتزامها تعليق عمل 120 ألف موظف حكومي، إذا دخل الإضراب العمالي الذي دعت إليه عدة نقابات حيز التنفيذ الشهر المقبل.

يذكر أن المحادثات بين الحكومة والنقابات بشأن زيادة الأجور قد انهارت في شهر شباط الماضي، وسوف يستهدف إضراب المعلمين المنتظر 12 مدرسة من بين 98 بلدية تتكون منها الدنمارك، من ناحيتها قالت رئيسة نقابة «ديوف أوفينتلج» التي تمثل الأكاديميين في القطاعين العام والخاص: إن تهديد الحكومة بتعليق العمل «عدواني».

في حين سجّل حوالي 2000 من أعضاء هذه النقابة أسماءهم في قوائم المشاركين في الإضراب، وإن قرار تعليق العمل سيؤثر على حوالي 17 ألف عضو.

اليمن - عمال ضد الفساد

تصاعدت الاحتجاجات العمالية في شركة النفط اليمنية في العاصمة عدن، ضد الفساد والتلاعب بالمشتقات النفطية دون تدخل حكومي لحل الأزمة، عقب أكثر من شهر على انعدام المشتقات النفطية في المحطات الحكومية في عدن، ووجودها بكميات كبيرة وبأسعار باهظة في محطات البيع الخاصة والأهلية، حيث تباع بضعف قيمتها الرسمية تقريبا، فمنذ يوم 5 آذار ينظم عمال وموظفو شركة النفط اليمنية في عدن، وقفات احتجاجية وتظاهرات سلمية، أمام مقرها ومقر شركة مصافي عدن ضد الفساد، وما يحدث من تلاعب في المشتقات النفطية من قبل الشركة واحتكار عملية توريدها لدى تاجر واحد، الذي باتت خزانات الشركة ومينأؤها في قبضته.

المغرب - عمال الإنعاش الوطني

بدعوة من اللجنة الوطنية لتنسيقية عمال وعاملات الإنعاش الوطني، تظاهر يوم 3 آذار في مدينة الرباط المئات من عمال الإنعاش الوطني، للاحتجاج على الأوضاع المزرية التي تعيش فيها هذه الشريحة من موظفي الدولة التي توصف بـ«عبيد القرن».

رفع المتظاهرون، الذين احتلوا قلب العاصمة الرباط قادمين من نحو 40 مدينة مغربية، ورددوا شعارات تندد بالتهميش الذي يعانون منه، وعدم وجود آذانٍ صاغية لمطالبهم من طرف الوزارة الوصية، وهي وزارة الداخلية.

ومن بين المطالب التي رفعها المتظاهرون: تمكين هذه الفئة من «الموظفين غير المعترف بهم رسمياً» من الحق في التغطية الصحية والاجتماعية والحق في التقاعد، وتسوية وضعيتهم المادية والإدارية.

موريتانيا - فصل تعسفي

توقف العمل نسبياً يوم 6 آذار في مشفى حمد بن خليفة بمدينة بتلميت، بعد إضراب العمال بسبب عدم تقاضيهم لرواتبهم لعدة شهور، وبحسب المصادر فإن مدير المشفى وجه رسائل فصل لثلاثة عمال من المتعاقدين مع المشفى بعد رفضهم التراجع عن الإضراب، مما دفع بزملائهم إلى الالتحاق بهم، وأوضحت المصادر أن العاملين في المستشفى دخلوا شهرهم الخامس دون الحصول على رواتبهم، وهو ما يرجعه البعض إلى «عدم وصول التحويلات من قطر» .

وأدانت النقابة الوطنية للصحة العمومية «التصرف المتغطرس» الذي قامت به إدارة المشفى، بفصلها للعاملين بمجرد مطالبتهم برواتبهم الضائعة، حسب بيان وزعته، وأعلنت دعمها الكامل للإضراب على مستوى المشفى.

عمال محافظة دير الزور يعقدون مؤتمرهم السنوي

بعد انتهاء المؤتمرات النقابية، عقد اتحاد عمال دير الزور مؤتمره السنوي، يوم 2018/3/7 وقد استهله رئيس اتحاد عمال دير الزور طلال عليوي:

بالإشادة ببطولات الجيش وفك الحصار عن دير الزور، واقترح مكافأة العمال الذين بقوا أثناء الحصار، وأكد على دور النقابات وضرورة متابعة مطالب العمال.

الصعوبات والمطالب

كما أشار إلى الصعوبات ومنها: عدم توفر مكان لمنظمة اتحاد العمال كون المقر بيد الدفاع الوطني، ونرجو إعادته إلينا لأن المدينة تحررت وبدأ الإعمار، وأكد على تشكيل اللجان النقابية التي كانت خارج سيطرة الدولة في الريفين الشرقي والغربي.

كما طالب برفع سقف التعويضات حسب الراتب الحالي، وإضافة تعويض المخاطر، والإعفاء من القروض العقارية كون المنازل دمرت، وطالب بتعين عمال دائمين في دوائر الدولة، وإعادة المهندسين إلى الدوائر بسبب النقص فيها، وتعديل وضع من اعتبروا خلال فترة الحصار إجازة بلا أجر بأنهم موجودون تحت التصرف، والأهم مطالبته بزيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع الوضع الحالي، وصرف اللباس العمالي.

مداخلات النقابات

نقابة عمال البناء والأخشاب طالبت بزيادة الرواتب والأجور وتأمين كراجات لوسائل النقل، وتأمين نقل لعمال الريفين الشرقي والغربي.

نقابة النقل والسكك الحديدية طالبت بتفعيل مدرسة السواقة في البوكمال، وتأمين كراجات لسرافيس الريف الغربي، وإعادة تأهيل كراجات الميادين والبوكمال، وإعادة الصيدلية العمالية، وتجهيز المستوصف العمالي.

نقابة عمال الغزل طالبت بمنح العاملين الموسميين التعويضات والاستحقاقات.

نقابة عمال كهرباء دير الزور أكدوا على العمل من أجل إعادة التيار الكهربائي إلى دير الزور، ويجب تأمين دعم وصيانة محطة حقل التيّم، والسعي لتأمين مقر للشركة كونه لدينا «700» عامل للكهرباء يقفون في الشارع.

لجنة هيئة الرقابة والتفتيش أكدت على ضرورة فتح الحسابات المميزة، وإعادة إقلاع المستوصف العمالي، ومشاريعنا واقفة، وتقتصر على دفع الرواتب.

الراتب لا يكفي سوى النقل وتعديل المرسوم الخاص بالعمال الموسميين «والمياومين» ضرورة

لجنة القصر العدلي طالبت بإعادة المسابقة التي أجريت مسبقاً في دمشق، وتسيير دوريات مشتركة للحفاظ على ما تبقى من مدينة دير الزور من «التعفيش والتنحيس والتخشيب». وأشارت إلى مشكلة الأمبيرات، فأمبير واحد في دير الزور شهرياً يكلف «6500 ل.س» وفي حلب 3 أمبيرات شهرياً تكلف «3000 ل.س» وأكدت أنه يجب التخفيف من ظاهرة حمل السلاح. وطالبت بتشكيل لجان من المهندسين لتسجيل وتقدير الأضرار.

و طالبت نقابة عمال السياحة بتعزيز الاعتمادات، وعودة المعهد الفندقي في دير الزور كون المدينة تحررت.

طالبت نقابة عمال المصارف بتشكيل وإنشاء مشفى عمالي، وتأمين وسائل النقل وتحديد سعر التعرفة، لأن الراتب لا يكفي سوى النقل، وتعديل المرسوم الخاص بالعمال الموسميين «والمياومين». ليس شد الأحزمة لكي نعزز الصمود بل مزيداً من التعاون مع قياداتنا العمالية لنزرع البسمة على وجه سورية الحبيبة.

تعهد محافظ دير الزور بترميم المدارس وإعادة تأهيلها، حيث ستكون جاهزة في أيار ليستفيد أطفالنا الذين عندهم تفاوت في التعليم، وأكد أن الإيقاع سريع لإعمار دير الزور وموارادنا المالية سوف تتحسن جداً.

واليوم أعرف أن المصرف التجاري شغال وأضاف المحافظ أن لدينا /50/ جهاز طاقة شمسية لتنوير دير الزور، وأكد على جهود العمال، لتأمين مقومات الحياة، وإنشاء دوائر الأحوال المدنية في الميادين والبوكمال.

رئيس الاتحاد العام جمال القادري قال: كل ما طرح من المداخلات والمطالب فهي محقة، ومطلبنا الأهم: تحسين الوضع المعيشي، وهو مطلب في مقدمة اهتمامنا.

وأضاف: لماذا نطلب مستوصفاً أو صيدليةً؟ يجب أن نطلب مؤسسةً للرعاية الصحية، وأن نبتعد عن المشاريع السياحية. وأكد على استثمار الأفران والكازيات، وعلى دعم صندوق الأسر العاملة، ومنح القروض الصغيرة، ودعم العمال في القطاع العام المنظم، وتأمين رواتب تقاعدية لهم مثل: «عمال النقل البري وعمال البناء».

عمال بلا طبابة

يعتبر فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في السويداء، الجهة العلمية الوحيدة التي تقوم بالدراسات الجيولوجية والتنقيب والتحري عن المواد المفيدة في باطن الأرض، والاستفادة من المصبوبات البازلتية« مواد بناء والحصى_ الرمل_ قطع ونشر البازلت_ مواد مقلعية لزوم الردميات»، وقد حقق فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في محافظة السويداء عائداً مالياً كبيراً يقدر بمئات الملايين خلال عام 2017 كرسوم تراخيص مقالع، وإشراف فني، وعائدات لوزارة المالية، ومبيعات مادتي الطف البركاني الصناعي والخدمي.

■ قاسيون

يبلغ عدد العاملين في هذا الفرع 36 عاملة وعاملاً، وهم محرومون من الطبابة الكاملة مقارنة بعمال القطاع العام في محافظة السويداء، بالرغم من العائدات المالية الضخمة لهذا الفرع، ويعتبر مطلب الطبابة الشاملة لعمال فرع الجيولوجيا مطلباً مدوراً، إذ لا يخلو مؤتمر لنقابة عمال النفط، أو الإتحاد المهني، إلا ويتم طرحه.

زارت فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والتقت العمال، لمعرفة المزيد عن هذا المطلب المحق، وقد تبين وجود أمراض مزمنة يعاني منها بعض العمال، تتطلب تأمين فواتير العلاج والدواء شهرياً على حساب راتب العامل، مما يشكل عبئاً إضافياً على راتبه الهزيل، الذي بالكاد يكفي أجور النقل فضلاً عن باقي تكاليف المعيشة.

أحد العمال قال : أنا وأخي موظفان في الدولة نفسها، أخي موظف في مديرية التربية في السويداء ولديه طبابة، وأنا أقدم منه بالتوظيف، وغير مشمول بالطبابة «شو هالقصة الله وكيلك خيار وفقوس، عمال عندها طبابة وعمال بتجر على الربابة وتصاب بالكآبة «

إحدى العاملات علقت « الله يساعد والله يعين الموظف صرنا نخاف نمرض وننكسر بالمصروف كم شهر لقدام، يا ريت تاخذ الحكومة رواتبنا وتصرف علينا إذا مرضنا، العامل بيقدم عمره وشبابه في خدمة الدولة بيسوا تخدمه بالطبابة»

أحد النقابين أخبرنا:

توجد دعوى قضائية مرفوعة في المحاكم العمالية منذ سنتين، تطالب بدفع راتب شهر ونصف لكل عامل لم يستفد من وصفة طبية خلال السنة العقدية، وحتى تاريخه لم يصدر أي حكم يعيد الحق المشروع للعمال بالحصول على الطبابة الكاملة، وكما علمنا أنه يتم اقتطاع 500 ل .س من كل عامل لصالح الصندوق التعاوني في وزارة النفط، مقابل منحه مبلغ قدره 4000 ل.س خلال السنة تحت بند وصفة طبية، ومنذ سنوات تم إلغاء صرف المبلغ للعاملين دون مبررات مقنعة.

إن مطلب تأمين الطبابة الشاملة لفرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في محافظة السويداء، مطلبٌ محقٌ ومشروعٌ في ظل الوضع المعيشي الكارثي وارتفاع أسعار الأدوية، والخدمات الطبية مما يزيد من الأعباء الإضافية على رواتبهم التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

الأمريكان يحيكون على «القطبة المخفيّة» السوريّة

لا يختلف اثنان من المتابعين الموضوعيين للسياسة، بأن «أمريكان» اليوم ليسوا «أمريكان» الأمس... فهم اليوم أقل حيلاً: ولم يعد أمرهم: «كُنْ».. فيكون! والسبب يكمن في أنهم أكثر تأزماً، وأقل قدرة على الفرض، وأصبح عنوان السياسة الأمريكية الأساس: تنظيم التراجع، ولكن «التراجع النشط».

■ ليلى نصر

وإن كانت تجليات التراجع العالمية واضحة وجلية، بالتغيرات الاقتصادية الدولية، وبتوازنات الردع العسكرية، وبمسار متغير لطبيعة العلاقات الدولية... إلا أن قدراتهم وأداءهم في منطقتنا، وتحديداً في أزمتها الحامية حالياً: أي الأزمة السورية، لا يزال أداءاً فعالاً نسبياً... فعّالاً في تأخير الحلول فقط، وتحريك هوامش الصراع.

يتجلى التراجع النشط الأمريكي في منطقتنا وفي سورية بوضوح، فالولايات المتحدة لم تسلّم لمعارك القضاء على الإرهاب بسهولة، بل فُرض عليها القضاء على داعش، ويُفرض عليها اليوم التخلي عن النصرة، ومن يلعب دوراً يشابه دورها. ومع هذا فإن الولايات المتحدة التي تيقن أن الحلول السياسية قادمة، تحاول استخدام كل أوراق التصعيد والتسويف، علّ شيئاً يتغير... أو علّ الوضع يصل إلى عتبة تصبح فيها الحلول السياسية الشاملة مستحيلة، ويُفتح الباب، لحلول أمر واقع تسمح بالتقسيم، أو تجعل استعادة وحدة البلاد كاملة، عملية صعبة ومديدة، بالتالي تمنع الاستقرار وتترك بؤر الفوضى متجددة.

دور عسكري في الجنوب والشمال

ويعمل الأمريكان كل ما يمكن لتحقيق ذلك: فإذا ما ذكرنا آخر المحاولات عبر تواجدهم العسكري في الجنوب في منطقة التنف، ومحاولة إيصال قوات إلى معركة غوطة دمشق، لاستدامتها واستعارها، العملية التي أعلن عنها بعد فشلها... إلى الوجود العسكري في المنطقة الشمالية الشرقية، واستغلال القضية الكردية، واللعب على فالق التوتر القومي: التركي- الكردي، بالدرجة الأولى حيث يمتلكون قدرة على التحريض والدفع نحو خيارات التوتير لدى الطرفين... ويتجلى هذا اليوم بحدّة في معارك عفرين، حيث استجر الأمريكيون الاعتداء التركي، عبر حديثهم عن «حرس الحدود» من قوات كردية، ودورهم المخفي في عرقلة المبادرات الروسية لدخول الجيش السوري قبل الهجوم، وإخراج قوات وحدات الحماية من عفرين، الامر الذي كان من الممكن أن يسحب فتيل المعركة، لو تمت الاستجابة له في الوقت المناسب.

دور متراجع في المؤسسات الدولية

وهذا على صعيد، أنواع التوتير عبر العمل العسكري... أما على الصعيد السياسي، فيلعبون الدور الأهم في عرقلة وتبطيء الحلول السياسية الدولية، كما في جنيف ومسار تطبيق القرار 2254. أما كيف يقومون بهذا فالأدوات كثيرة، حيث هناك وزنهم وتأثيرهم الهام وإن كان متراجعاً، على المؤسسات الدولية، من الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن. ولكن مجال المناورة في هذا الجانب أصبح ضيقاً، حيث فُرض عليهم في مجلس الأمن القرار 2254 كخارطة طريق للحل السياسي الشامل في سورية، وفُرض عليهم أيضاً في مجلس الأمن أخيراً التعديلات على القرار 2401، والذي كان يهدف بالعمق لنسف مناطق خفض التصعيد، وفرض الروس أن يدعم مناطق خفض التصعيد، ومحاربة الإرهاب، ويكون متوازناً بما يعبر عن الأداء التصعيدي للأطراف السورية. وربما كانت مشاركة الأمم المتحدة بمؤتمر سوتشي، ورعاية نتائجه، واحدة من أهم مؤشرات تراجع قدرة الأمريكان على استخدام المؤسسات السياسية الدولية لعرقلة الحلول.

«التشدد السوري»

ولكن السلاح السياسي الفعّال الذي يسهل تحقيق رغبة الأمريكيين في عرقلة الوصول إلى الحل السياسي السوري الشامل، هو الاستفادة من مصالح الأطراف السورية المتشددة، ووعيهم لمخاوفها، من الوصول إلى التسويات والحلول... واستغلال عدم رغبتها بتقديم أي تنازلات لصالح حل الأزمة الوطنية. وهذه «القطبة المخفية» التي يحيك عليها الأمريكيون عرقلتهم للحل، تتجلى بالاعتماد على المواقف المتشددة ، في المعارضة والنظام، وفي الفصائل العسكرية، ولدى ممثلي الأكراد...

النخب السورية من أصحاب المكاسب الكبرى المتشكلة قبل الحرب، وخلالها، يتبارون في التشدد، وربما الأدق: يتخادمون عبر التشدد.

فعندما يعيد ويكرر متشددو المعارضة في جولات جنيف، شروطاً مسبقة للتفاوض، غير واقعية، ولا تخدم مصلحة الشعب السوري للحل، يتجاوب متشددو النظام بالامتناع عن التفاوض المباشر، أو المماطلة في بحث مسائل الحل. وعندما يمتنع متشددو المعارضة عن الحضور إلى مؤتمر سوتشي، يمتنع النظام عن إرسال ممثليه الحكوميين.

وعندما تمتنع الفصائل العسكرية المعارضة عن استكمال اتفاقيات مناطق خفض التصعيد، وتحاول أن لا تهاجم النصرة، أو تمتنع عن الانفصال التام عنها. وعندما ترتكي بعض القوى السياسية العسكرية الكردية على الدعم الأمريكي، وتتجاوب بالتالي مع التحريض الأمريكي الهادف إلى استخدام الورقة الكردية في إيقاد معركة... وغيرها من السلوك والأداء السياسي لأغلب القوى السياسية السورية في كل الأطراف، التي تساهم باستدامة أزمة السوريين، عبر أخطائها السياسية، وتعنتها، وارتهانها للمصالح الضيقة، التي تودي إلى «المصالح الخارجية».

كل المعارك خاسرة سياسياً بفعل تغير ميزان القوى الدولي وكل خسارة معركة هي خسارة مضاعفة بالأدوات السياسية

والأمثلة كثيرة كلما دخلنا في التفاصيل عبر مسار الأزمة، ولكن كلها تبين أن السلوك المتشدد يخدم الغرض ذاته: تأخير الحل. وتبين أن هذا السلوك مدفوع بالتعنت وعدم رغبة هؤلاء تقديم التنازلات للشعب السوري، وللبلاد. وكلها في نهاية المطاف: تصب في خدمة الاستراتيجية الامريكية لإدامة الاشتباك، وعرقلة الحلول الشاملة.

التراجع الأمريكي أمر حتمي، عالمياً، فها هي الولايات المتحدة تذهب للتفاوض مع كوريا الشمالية، بعد أن دقّ ترامب طبول الحرب... وكما في كوريا أو غيرها من رقع العالم المتوترة، فإن الأمريكيون سيجدون أنفسهم في نهاية المطاف، خارج الأزمة السورية، وتحديداً إذا ما استمروا باستراتيجية إيقاد المعارك، لأن كل المعارك خاسرة سياسياً بفعل تغير ميزان القوى الدولي، وكل خسارة معركة، هي خسارة مضاعفة بالأدوات السياسية... أمّا اتكّاء الولايات المتحدة على القطبة المخفية: أي تناغم أداء المتشددين في أطراف الصراع السوري ممن يؤخرون الحل، وهو ما يساعد الاستراتيجية الأمريكية، فهو عملية ليست قابلة للاستمرار طويلاً... لأن المعارك التي يوقدها الأمريكيون بالاتكاء على مواقف قوى التشدد، وكل معركة تُطوى، تطوي معها قدرة هؤلاء على العرقلة، وتضعف ممانعتهم وتقرّب الحل. ليبقى خيار واحد لحل أزمة سورية، خيار الحل السياسي الشامل، المدعوم دولياً وتحديداً عبر القرار 2254، وهو خيار الضرورة الذي تفرضه تغيرات موازين القوى العالمية، وتدفع باتجاهه كل القوى الوطنية السورية.

د. قدري جميل: حذرنا...

أجرى موقع الوقت الالكتروني مقابلة بتاريخ 25-2-2018، مع أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو، تركزت حول الأحداث السياسية الأخيرة، والاعتداء التركي على عفرين والمقدمات السابقة للأزمة، ننشر مضمون الحوار من محاور أسئلة وإجابات...

● زيارة وفد الائتلاف المعارض برئاسة رياض سيف إلى منطقة عفرين، ودعم عمليات «غصن الزيتون» ألا تعتبر المسمار الأخير في نعش المفاوضات السورية، والرجوع إلى نقطة الصفر؟

إذا تحدثت عن المسامير فهي كثيرة، لكن المهم اليوم الخروج من الأزمة السورية، وليس إصدار بيانات ومواقف حول هذا التفصيل، أو ذاك.

الأزمة السورية التي يحكم حلها هو القرار «2254»، ونحن أصلاً ضد تحوّل هيئة المفاوضات إلى كيان سياسي، عمله الوحيد إصدار بيانات كل يوم، وإحداث ردود أفعال، هذا أولاً. أما ثانياً: لا بد من التركيز على المفاوضات، لأن الهيئة بالأساس اسمها هيئة مفاوضات، لذلك فإن الائتلاف ككيان سياسي هو حر، إذا قام بأخذ موقف، لكن هذا الموقف غير ملزم لهيئة المفاوضات، هيئة المفاوضات لعلمكم توجد فيها ستة مكونات: منصة موسكو، منصة القاهرة، الائتلاف، هيئة تنسيق إلخ، لذلك نحن ننتقد سلوك هيئة المفاوضات اليوم؛ لأنها تعمل كثيراً على القضايا السياسية العامة، التي لها علاقة بالأزمة السورية بشكل غير مباشر، أو مباشر، ولكن ليس لها علاقة مباشرة بالمفاوضات، نحن نعالج هذا الموضوع من هذه الزاوية، ونحدد موقفنا.

● معاون وزير الخارجية السوري صرّح بأن الحكومة السورية غير مُلزمة بأية لجنة تشكّل في سوتشي لتعديل الدستور، والتي قاطعها الكثيرون من قوى المعارضة الداخلية والخارجية. ألا يفقد كل هذا شرعية مؤتمر سوتشي، وما تم الوصول إليه من مقررات؟

أنا معلوماتي كعضو رئاسة في مؤتمر سوتشي، أن البيان الختامي قد جرى التصويت عليه بالإجماع، واعتمد من قبل الأمم المتحدة، ونقلت نسخته الرسمية إلى مجلس الأمن من «الجانب الروسي». وفي هذا البيان الختامي المقرّ بالإجماع في آخر جلسة للمؤتمر، وفي آخر تصويت للمؤتمر، تمّ تشكيل لجنة للعمل على الإصلاح الدستوري تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة «ديمستورا»، وجرى في هذا اللقاء التصويت عملياً على القوائم «المئة زائد الخمسين»، والتي سلّمت للأمم المتحدة كي يُجرى من خلالها انتقاء اللجنة الدستورية. لذلك لا أعلم ما الذي قصده تماماً معاون وزير الخارجية السوري في تصريحه الذي أثار ضجة، ولكن ربما كان قصده أن يقول: إن اللجنة إذا تشكلت من خارج هذا الإطار فهي غير شرعية، هذه اللجنة هي سورية 100%، وجرى اختيارها عملياً من السوريين الـ «150 شخص»، الذين سيُجرى انتقاء قسم منهم لعضوية لجنة الدستور.

● بعدما قرأتَ البيان الختامي لمؤتمر سوتشي، لم يكن هناك ذكر لأي دور كردي في القرارات المنبعثة عن سوتشي، مع العلم أنها تسيطر على ما يزيد 30% من الجغرافية السورية، كيف تفسرون ذلك؟

بيان سوتشي عملياً هو البنود 12 التي اقترحها ديمستورا كمبادئ للعملية الدستورية، والتي تتحدث عن سيادة سورية، ووحدة أراضيها، وحقوق شعبها في العيش بكرامة، وهذا ضمناً يضمن حقوق المكونات جميعها. هذه القضايا تُبحث بالتفصيل، حين يتم بحث الدستور نفسه، أما المبادئ العليا التي يُصاغ على أساسها الدستور، والمتمثلة بالمبادئ الـ12، فهي تبقى مبادئ عامة جداً، لذلك لا أعتقد أنه يجب التخوّف من هذا الموضوع، والمطالبة بأن يُشار إلى الكرد في كل مجال وحادثة. التخوّف يكمن في التفاصيل هنا وليس في المبادئ الدستورية العامة. لذلك المطلوب برأينا أن تكون كل المكونات السورية، بما فيها الكردية حاضرة في لجنة الإصلاح الدستوري كي تعبّر عن رأيها، وكي يجري النقاش فيما بينها من أجل الوصول إلى توافقات تؤمن حقوق الجميع أفراداً وجماعات، وتؤمن بهذا الشكل وحدة سورية أرضاً وشعباً.

أن نجزّئ القضية السورية لـ عفرين وحوران والقامشلي لن يوصلنا لأي حل والحل السياسي الشامل هو الذي يؤمّن حقوق الجميع

● كونك موجوداً في موسكو، ورئيس منصة موسكو، كيف تنظر إلى الصمت من قبل الحكومة السورية، وفتح المجال الجوي من قبل روسيا للعدوان التركي على عفرين؟

الحكومة السورية يجب أن تتحدث عن نفسها، والحكومة الروسية أيضاً، أنا مراقب وأرى الأمور بالشكل التالي: إن الحل السياسي الشامل هو الضمان لحل كل هذه الإشكالات بتقاطعاتها المختلفة، جنوباً وشمالاً، لذلك المطلوب اليوم ليس زيادة تعقيد الأزمة السورية، المطلوب اليوم حلها من هذه الزاوية. نحن ضد أي تدخل خارجي في الشؤون السورية، ومن هنا اعتبرنا أن التدخل التركي عدواناً، يجب تحديد موقف واضح من هذا العدوان؛ لأن السيادة السورية انتهكت في ظل فقدانها «طولاً وعرضاً»، وأصبح من السهل عملياً الاعتداء عليها في كل مكان، والحل الوحيد برأينا، هو: استعادة هذه السيادة، وهذا الأمر مستحيل أن يتمّ دون عملية سياسية شاملة تعيد السلطة إلى الشعب السوري، وتسمح بالتالي لهذه الدولة السورية المنبثقة عن إرادة الشعب السوري، أن تمارس سيادتها بشكل كامل. من هنا أعتقد أنه إذا أردنا أن نجزّئ القضية السورية لـ عفرين وحوران والقامشلي، لن نصل لأي حل، الحل السياسي الشامل هو الذي يؤمّن حقوق الجميع، ويؤمّن السيادة الوطنية.

نحن في جبهة التغيير والتحرير، ومنصة موسكو، وحزب الإرادة الشعبية، نأخذ موقفاً مبدئياً وواضحاً، ولكن موقفنا المبدئي والواضح سيكون على أساس النقاط التي تحدّثت بها آنفاً. لا لأي تدخل عسكري خارجي بالشؤون السورية، في هذه الحالة أقصد التدخل التركي، نعم لوحدة الأراضي السورية وسيادتها، نعم للحوار السياسي الشامل عبر جنيف لتنفيذ 2254، والذي وضع سوتشي أساساً جديّاً له في الفترة الأخيرة من أجل الوصول إلى حل للأزمة السورية.

فيما يخصّ عدم دخول القوات السورية في بادئ الأمر، إلى عفرين، ودخولها متأخرة، والتي أطلقوا عليها القوات الشعبية، أنا أعتقد أن هذا السؤال يجب أن يوجّه إلى الأخوة الأكراد في الـ «YPG»، الذين رفضوا هذا الأمر في البداية، والآن وافقوا عليه، وهناك مثل يقول: «أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً» وأعتقد أن هذه القضية يجب حلها عبر الحوار الأخوي بين كل المكونات السورية، لأننا مهددون جميعاً بالمصير نفسه.

● ما رأيك بالمشروع الفيدرالي الذي يطرحه الأكراد ويطالبون به؟

حددنا موقفنا باكراً، ومنذ اللحظة الأولى، قلنا: إننا نتفهم مخاوف الذين يطرحون الفيدرالية

لا يمكن الثقة بالأمريكان!

من سلطة المركز المبالغ بها، ولكن رأينا أن قضية من هذا النوع تبحث من خلال النقاش حول الإصلاح الدستوري، ويمكن الوصول إلى توافقات بهذا الشأن، ولا يمكن لطرف واحد أن يحل هذه القضية لوحده فقط. نحن سوريون، ونعيش في بلد واحد، وعلينا إيجاد قواسم مشتركة فيما بيننا. فيما يخصّ فكرة الفيدرالية نفسها، نحن برأينا أنها واسعة كثيراً على سورية، وسورية لا تتحمّلها، ولكن الجوهر هو بالصلاحيات الواسعة للمناطق التي يجب بحثها بشكل جدّي، وأعتقد أن تجربة الإدارة الذاتية في الجزيرة فيها جوانب إيجابية كثيرة، يجب الاستفادة منها، وتثبيتها، وتطبيقها ليس فقط في الجزيرة، وإنما في كل مناطق سورية.

● لِمَ لمْ تحاولوا فتح مشاريع عمل مع الإدارة الذاتية، كونها هي أيضاً جزء من المجتمع السوري؟

الإدارة الذاتية إذا أردت الحقيقة هي جزء من منصة موسكو؛ لأنها شاركت في موسكو«1»، وموسكو«2»، بكامل قوامها، لكن الفيتو التركي الأميركي على مشاركتهم في جنيف منعهم من الالتحاق بمنصة موسكو، وحالياً في الوفد الواحد نقول الواحد، وليس الموحد، لذلك علاقتنا معهم موجودة ومستمرة، والنقاش بيننا دائم، مثل كل الأخوة الذين يتناقشون، نتفق في قضايا، ونختلف في أخرى، وهذا طبيعي في الظروف السورية المعقدة.

● كيف تقرؤون الانسحاب الأميركي من دعم الأكراد الآن، وكأنه يقوم بالتملّص والتهرّب من بعض التعهدات التي قدمها سابقاً لهم؟

لقد نظرنا سابقاً، وننظر الآن، لقد حذرنا منذ اللحظة الأولى، وقلنا إن الأمريكيين لا يمكن الثقة بهم، هم يعِدون ويورطون وينسحبون، وهذه هي أعمالهم، وهذا دأبهم دائماً، هكذا فعلوا في العراق، والآن يفعلونه في سورية، ونحن تنبأنا بسلوكهم سابقاً، وقلنا للأخوة الأكراد في الـ «PYd» إنه لا يجوز الثقة بالأمريكيين؛ لأنهم منافقون، فهم ومنذ اللحظة الأولى كانوا يدعمون الـ «PYd» عسكرياً، ويعارضونهم سياسياً في جنيف، بالله عليك ماذا يعني ذلك؟! ألا يعني هذا سلوكاً منافقاً؟! وأنهم يخفون مآربهم الخاصة التي يسعون إليها عنهم، ويتظاهرون بالاتفاق معهم. الأمريكيون سياستهم في المنطقة تستند على فكرة الفوضى الخلاقة، والتي جوهرها اصطدام الجميع مع الجميع.

● الأكراد الآن في المنطقة، وكأن الأمريكيين حاولوا أن يورطوا الروس بما جرى في عفرين، فالحالة الاجتماعية، والشارع الكردي يخوّن الجانب الروسي، ويرى أنه تخلى عن عفرين، باعتبارها كانت متوافقة أكثر مع الروس، ويقولون: إن الروس هم الذين يتحملون نتائج المجريات التي تحدث في عفرين؟

أنا أعتقد أن الروس لديهم لسان يدافعون به عن أنفسهم، ولكن أنا أرى أن الموقف الروسي كان يسعى إلى عدم التصعيد، وتخفيف الخسائر البشرية قدر الإمكان، ولكن عندما لا يُسمع النصح الروسي من قبل أحد من الأطراف المعنية في الأزمة في عفرين، أعتقد أن الأمر يسقط من يد الروس؛ فهم ليسوا خارقي القدرة، وقادرين على كل شيء، هم باستطاعتهم أن ينصحوا الـ «YPG»، والـ «PYd»، وينصحوا النظام السوري، وينصحوا الأتراك، ولكنهم لا يستطيعون فرض شيء على أي أحد، إذا لم تتكون القناعة لديهم بذلك.

أنا أعتقد عوضاً عن تحميل الروس المسؤولية دعنا نبحث عن مسؤولية الأمريكيين في التوريط، فهم فعلوا بنا كما تقول الأغنية المعروفة: «وصلونا لنص البير وقطعوا الحبل فينا» دفعوا الأكراد إلى التهلكة، وعندما بدأ الجد انسحبوا نهائياً.

لماذا إذاً توجّب على البعض أن يثق بالأمريكيين، ويسمع نصائحهم، وينفّذ ما طلبوه منهم. ألا يتحمل هو أيضاً المسؤولية في ذلك؟! ولماذا يتم تحميل الروس مسؤولية من صدّق الأمريكيين؟

نحن ضد أي تدخّل خارجي في شؤون سورية ومن هنا نعتبر التدخّل التركي عدواناً

● ماذا تقول في الختام؟

إنّ تجربة الإدارة الذاتية في الجزيرة تجربة رائدة، يجب الاستفادة منها، ولكن بأن واحد، يجب عدم المبالغة بها، واعتبارها نهاية المطاف، وتأسيس فكرة الفيدرالية عليها، هذا سيكون خطأً جسيماً؛ لأن هذا الموضوع سابق لأوانه، هناك جملة مشهورة تقول: «كم من جملة ثورية قتلت الثورة»، الجملة الثورية عندما تكون في غير زمانها تجهض العمل الثوري، أنا أعتقد أن حجر الفيدرالية كبير اليوم بالنسبة للقوى التي تطمح إلى حمله. دعنا نتحدث عن الإدارة الذاتية الواسعة في كل المناطق المحرومة تاريخياً في سورية، كي نحميها من سلطة المركز المبالغ بها تاريخياً، ونؤسس دستورنا على هذا الأساس، أي: أن نجد العلاقة المتوازنة بالخلطة السحرية بين اللامركزية والمركزية في ظروف سورية الجديدة، هذا الموضوع يجب النقاش فيه بين كل الأخوة السوريين المتآخين، الذين ناضلوا خلال عشرات السنين قبل الاستقلال، وبعده، جنباً إلى جنب ضد مشاريع الاستعمار كلها.

عفرين... والحلول السياسية الضرورية

يستمر العدوان التركي على مدينة عفرين السورية والقرى والبلدات المحيطة بها، وتزداد وحشيته يوماً بعد آخر، وذلك من خلال القصف بالطائرات والمروحيات، وغيرها من وسائل وأدوات العدوان الجوي والبري.

منذ أكثر من شهر ونصف، ومع بدء العدوان التركي، تم استهداف البنى التحتية والأبنية السكنية في المنطقة، والتي ذهب ضحيتها مئات المدنيين، كما تم أسر العشرات من السكان المدنيين لقرى عفرين، على أيدي القوات التركية، والميليشيات التابعة لها، وما زال هذا الاستهداف الوحشي مستمراً حتى الآن... بينما لا يستطيع المدنيون أن يخرجوا من عفرين بحثاً عن الملاذ الآمن، إلا بتكلفة قد تصل إلى 400 ألف ليرة للشخص الواحد عبر قرية «فافين».

مع تزايد وحشية العدوان، والذي طال مدينة عفرين نفسها، تزايدت عمليات نزوح المدنيين من مركز المدينة باتجاه مدينة حلب، أو نحو «فافين» القريبة من مسمية في ريف حلب.

يشير البعض إلى أن مدينة عفرين أصبحت تضم قرابة المليون نسمة حالياً، الخدمات العامة لا تستطيع أن تلبي هذا العدد، والواقع يتردى بعد الاستهداف المباشر للمرة الثانية لسد ميدانكي، مما أدى إلى انقطاع المياه عن المدينة، بالإضافة إلى مساعي العدوان في عزل السكان عن الاتصال بالعالم الخارجي، عبر استهدافه لشبكتي الاتصالات المشغّلتين في البلاد.

ما يزيد الأوضاع قلقاً، هي: التصريحات التي تطلقها زعامات الدولة التركية حول احتمالات دخول عفرين، لا بل والتهديد بالتوجه إلى مناطق الشمال السوري جميعها، وصولاً للعراق، ما يعني تحولاً دراماتيكياً في الأزمة السورية ككل، وإدخال المنطقة الشمالية الشرقية في مجال الدمار، بعد أن بقيت بمنأى عنه طوال سنوات الأزمة.

وإذا ما امتدت المعارك واستمر العدوان التركي، فإن المسعى الأمريكي يكون قد نجح مؤقتاً، بنقل التوتر في الشمال الشرقي السوري، ليصبح ساحة نزاع إقليمية، من خلال التناقض القومي. وسيكون الثمن عدا عن تأخير الحل السياسي في سورية، مزيداً من الدمار السوري، وخسارة سياسية كبرى للقوى السياسية الكردية التي ورطها الأمريكيون بهذا الصراع، وكذلك ستدفع تركيا ثمناً سياسياً هاماً لدخولها السافر على خط التوتير الإقليمي.

الحل السياسي ووقف العدوان

إن القوى السورية والإقليمية والدولية ذات الشأن، مدعوة للعمل على إيقاف القتال وتحييد المدنيين والبنى التحتية عن دائرة الصراع الدائر، وتحويل منطقة عفرين، والشمال السوري عموماً، إلى منطقة خفض تصعيد... أي التفاوض للوصول إلى حل لوضع التوتر القائم حالياً، ولمنع تمدده. وفي الوقت نفسه إنجاز مهمة التمثيل السياسي للأكراد في مفاوضات الحل السياسي السوري الشامل، الأمر الذي يسحب استخدام الأمريكيين للقضية الكردية في سوريا. والأهم إنهاء الاعتماد على الوجود الأمريكي العسكري، والسعي لإنهاء هذا التواجد غير الشرعي... لأن بقاءه يعني حكماً استمرار محاولات التصعيد والتوتير.

سياسات التعليم «التطفيشية»

صدمة كبيرة جديدة تلقاها طلاب التعليم المفتوح في جامعات القطر المختلفة، بالإضافة للراغبين بالتسجيل في هذا النظام التعليمي مع ذويهم، تمثلت بمضمون الكتاب الموجه من قبل وزير التعليم العالي إلى رؤساء الجامعات الحكومية، بما سمي: «المحددات الأساسية التي سيتم تضمينها في نظام التعليم المفتوح للمرحلة القادمة».

■ نوار الدمشقي

وقد أشار الكتاب إلى أن «المحددات» كان قد تم التوصل إليها في ورشة التعليم المفتوح الأخيرة التي عقدت في جامعة تشرين.

محددات للتيئيس

لقد نصت هذه المحددات، حسب صورة الكتاب المسربة عبر وسائل الإعلام، على ما يلي:

ـ عدم قبول الثانويات جديدة «مرور عامين على صدروها أو أكثر».

ـ عدم استفادة الطالب من تأجيل خدمة العلم.

ـ عدم تسجيل الطالب في اختصاصين بآن واحد في التعليم المفتوح، أو التعليم المفتوح، وتعليم آخر.

ـ لا يحق لطلاب التعليم المفتوح التسجيل في الدراسات العليا، يحق له التسجيل في دراسات التأهيل والتخصص.

ـ لا يحق لخريج التعليم المفتوح ممارسة الوظائف الآتية «محام ـ قاضٍ ـ مهندس ـ مدرس في وزارة التربية».

ـ يحق لخريج التعليم المفتوح العمل في الوظيفة العامة فقط.

ـ يتم قبول الطلاب حاملي شهادة الثانوية بكافة أنواعها في التعليم المفتوح حسب الاختصاص لكل ثانوية.

ـ تشكيل لجان لإعادة النظر في البرامج والخطط الدرسية والمناهج، في ضوء التعديلات الجديدة في نظام التعليم المفتوح، على أن يتم تحديد طبيعة وطريقة تقدم المادة العلمية للطالب، في نظام التعليم المفتوح «كتاب ورقي ـ كتاب الكتروني ـ تعليم افتراضي ـ عن طريق وسائل إعلام/ تلفزيون..».

ـ تحديد مدة الإبقاء في الجامعة بـ 12 سنة «ثلاث سنوات لكل عام» مع زيادة رسوم الطالب في حال الرسوب.

وقد خُتم الكتاب بمنح مدة أسبوعين للعرض على مجلس التعليم المفتوح في الجامعات لموافاة الوزارة بالرأي.

رفض وانتقادات

المقترحات «المحددات» أعلاه، والتي «سيتم تضمينها في نظام التعليم المفتوح في المرحلة القادمة»، تبعتها موجة من الاعتراضات والانتقادات والرفض من قبل الطلاب، الذين تركزت مطالبهم على عدم الأخذ بها جملة وتفصيلاً، وذلك لانعكاساتها السلبية الكبيرة عليهم، الآنية والمستقبلية، وذلك لأسباب عديدة وكثيرة، أهمها: أنها تضر بمصلحة الطلاب وبحقهم، كما تمس بشكل مباشر مستقبلهم وطموحهم، بالإضافة لكونها تمثل تراجعاً كبيراً في مستوى نظام التعليم المفتوح، وعلى مستوى الأفق المرسوم لهذا النظام التعليمي وغايته، ارتباطاً مع أنظمة التعليم الأخرى المعمول بها، وارتباط ذلك كله بالمصلحة الوطنية.

التوجه الوزاري مؤكد

وزير التعليم العالي، وفي معرض رده على موجة الانتقادات الطلابية، على أثر تسرب مضمون التوجه الوزاري بما يخص نظام التعليم المفتوح، اكتفى بالقول: أنه لم يصدر أي قرار جديد يتعلق بطلاب التعليم المفتوح.

لعل الوزير كان دقيقاً بجوابه أعلاه، حيث لم تصدر أية قرارات بهذا الشأن حتى الآن!

في المقابل فإن ذلك الجواب لا ينفي مضمون التوجه أعلاه، وما يؤكد ذلك هو ما صرح به الوزير مؤخراً تحت قبة البرلمان بشأن نظام التعليم المفتوح، فقد أكد: «إن الوزارة تعمل على تطوير نظام التعليم المفتوح، حيث تمت دراسته من فريق عمل متخصص، في ورشة توصلت إلى ملخص تم إرساله إلى الجامعات، وقريباً ستصدر قرارات حول تصويب مسار التعليم المفتوح، وتطويره ليكون مستمراً لمن فاتتهم فرصة التعليم، وخاصة فيما يتعلق بمواضيع السن والقبول وفترة المكوث والأسعار والمقررات والبرامج المفتتحة التي نحتاج إليها في سوق العمل».

لمصلحة من؟

لن نخوض بتفسيرات ما تحدث به الوزير حول: «تطوير نظام التعليم المفتوح» و«تصويب مساره» و«الأسعار» و«فترة المكوث» و«سوق العمل» و.. كما لن نخوض بتفصيل «المحددات» أعلاه، فهي جميعاً من الوضوح بما يكفي للقول: أنها تضر بمصلحة الطلاب: وبحقهم وبمستقبلهم وطموحهم المشروع، وتمثل تراجعاً كبيراً على نظام التعليم المفتوح المعمول به، وعلى النظام التعليمي في المرحلة الجامعية عموماً، بالرغم من الملاحظات الكثيرة المسجلة أصلاً على أنظمة التعليم المعمول بها، وعلى السياسات التعليمية بشكل عام.

لكن من حق الطلاب، كما من حقنا جميعاً، التساؤل: من يقف خلف مثل هذه الاقتراحات والتوجهات «التطويرية» التي تزيد من بؤس السياسات التعليمية المتبعة، ولمصلحة من تُجير التراجعات المتتابعة والمتتالية على مستوى التعليم الحكومي الرسمي بكافة مراحل التعليم؟

مزيد من التجهيل والتهميش

ما من شك، أن الإجابة على هذا التساؤل، وغيره من التساؤلات المشروعة، أصبحت جلية وواضحة وضوح الشمس، فجملة السياسات التعليمية المتبعة في قطاع التعليم الحكومي، مع التعديلات «التطويرية المستحدثة» التي تنعكس سلباً عليه، لا تصب إلا باتجاه المزيد من خصخصة التعليم، وبخدمة ولمصلحة التعليم الخاص في مراحله المختلفة، وشريحة المستفيدين منه من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في هذا القطاع، على حساب مصلحة الطلاب وذويهم، وخاصة أصحاب الدخل المحدود وفقراء الحال والمعدمين، ولو كان ذلك بالضد من المصلحة الوطنية.

خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا التطفيش من أنظمة التعليم الحكومية المأجورة المستحدثة «موازٍ ـ افتراضي ـ مفتوح ـ..»، وفي ظل الاستمرار بسياسات القبول الجامعي في نظام التعليم الرسمي «المجاني» التطفيشية هي الأخرى، تضع الطلاب أمام خيارين لا ثالث لهما:

إما اللجوء للتعليم الخاص مرتفع التكاليف، والذي لا يقدر عليه إلا أبناء طويلي الباع من أصحاب الثروة والفاسدين و..

أو العزوف عن استكمال التعلم في المرحلة الجامعية، والوقوف على قارعة التبطل والجهل والتهميش.

كان التعليم أصبح منّة لا يستفيد منها إلا ذوو الملاءة المالية القادرين على تعليم أبنائهم في القطاع التعليمي الخاص وليس حقاً لجميع المواطنين

وكأن التعليم أصبح منّة، لا يستفيد منها إلا ذوي الملاءة المالية، القادرين على تعليم أبنائهم في مؤسسات القطاع التعليمي الخاص بمراحله كافة، وليس حقاً لجميع المواطنين، وواجباً حكومياً يفترض تأمين هذا الحق بأيسر السبل!

إن سياسات التطفيش والتيئيس من العلم والتعلم، وضحاياها المتمثلين بالشريحة المسحوقة من المواطنين وأبنائهم، بتضافرها مع السياسات الليبرالية المتبعة والمطبقة رسمياً على كافة مناحي الحياة، والتي تتجلى نهاية بسد الأفق أمام الشرائح الواسعة من الشعب، لن تكون نتيجتها إلا دفع هذه الشرائح نحو المزيد من الفقر والعوز والتهميش، مع المزيد من الجهل والتجهيل القسري رسمياً، مع عدم إغفال تأثير ذلك كله على جملة الظواهر الاقتصادية الاجتماعية السلبية وتعميقها كآفات، اعتباراً من البطالة والفساد، مروراً بالسرقة والتعفيش والتسول، وليس انتهاءً بالمخدرات والدعارة وتجارة السلاح والأعضاء وغيرها، والتي يقف خلفها وتستفيد منها شبكات عاملة، محلية وإقليمية ودولية.

فهل يعقل أنه وفي ظل الحرب الطاحنة والأزمة العميقة، ونتائجهما السلبية الكثيرة، وخاصة على مستوى الشباب والجيل المقبل على الحياة رغم بؤسها، وبدلاً من استقطابهم وتقديم التسهيلات لهم، وخاصة على مستوى التحصيل العلمي وفرص العمل وغيرها، أن تُقدم «اقتراحات» من شأنها دفن مستقبل هذه الشريحة، وطردها من الحياة لتعيش على هامشها، جوعاً وفقراً وجهلاً؟!

الليبرالية بالضد من الوطنية

ربما يمكننا القول وبدون مواربة، بأن السياسات الليبرالية المعتمدة، والمعممة، والمعمقة، على مستوى التخطيط والتنفيذ، تثبت يوماً بعد آخر بأنها بالضد من مصلحة المواطنين عامة، وأصحاب الدخل المحدود وفقراء الحال خصوصاً، كما بالضد من المصلحة الوطنية جملة وتفصيلاً.

قسم الكيمياء مقبرة.. وسلالم تصحيح تعجيزية

أقامت دائرة الجامعة لحزب الإرادة الشعبية في محافظة حلب ورشة طلابية، تناولت معاناة الطلاب الجامعيين في ظل الأزمة، وما رافقها من أوضاع اقتصادية واجتماعية أثقلت كاهل الطلاب الذين اتسعت نظرتهم إلى الحياة، وتبدلت أولوياتهم مع بدء هذه المرحلة الدراسية.

■ مراسل قاسيون

لقد وجد الطالب نفسه على مفترق طرق، بعدما تخطى مرحلة المراهقة، وبدأت مرحلة النضج الفكري والاجتماعي نسبياً، واضطراره للسعي لمحاولة إثبات كيانه وتحديد مستقبله.

من هنا كان العمل بدوام جزئي أهم الخيارات التي يقدم عليها الطلاب اضطراراً، مما أدى إلى تراكم مشاكلهم وتفاقم شكاويهم، والتي سنعرج على بعضها مما تحدث به الطلاب أثناء الورشة.

العمل تحدٍ مفروض

لعل أبرز تحد أمام الطالب هو: ضرورة الاعتماد على الذات، وتحمل المسؤولية، والسعي لإيجاد مصدر رزق لتغطية النفقات الجامعية الكبيرة والمستمرة، بسبب تدهور الوضع المعيشي عموماً، وعدم أخذ هذا الجانب الهام بعين الاعتبار من قبل وزارة التعليم العالي، بل لا مبالاتها به في الكثير من الأحيان، مما انعكس سلباً على الطلاب وحقوقهم وتحقيق طموحهم ومستقبلهم.

أسامة، طالب تعليم موازي في كلية الآداب بقسم الجغرافية، قال: «كنت أعمل وأدرس، ونظراً لعدم قدرتي على التوفيق بين العمل والدراسة تخليت عن العمل بعد أن وفرت مبلغاً صغيراً، كنت أعتقد بأنه سيكفي لتأمين الرسوم وشراء كراسات المواد الامتحانية، إلا أنني أخطأت الظن، حيث أن المبلغ لم يمكنني من شراء محاضرات وكراسات المواد كافة، مما أدى إلى رسوبي في بعضها، على أمل أن أعود للبحث عن فرصة عمل بعد نهاية الامتحان، قد تمكنني من تأمين النفقات لكافة مستلزمات الدراسة».

استهتار إداري ونتائج وخيمة

علي، طالب في كلية الطب، يقول: «بعد تقديمي لإحدى المواد في جامعة دمشق، والتي نجحت فيها، وانتقالي إلى جامعة حلب وبدأ دوامي في السنة الثالثة، أفاجأ بأن المادة وردت من جامعة دمشق إلى جامعة حلب على أنني راسب بموجب كشف العلامات، مما أدى إلى رسوبي في السنة».

محمد، طالب طب، كان في السنة التحضيرية وأتت نتيجة مفاضلته في حماة، وبعد عام عاد إلى جامعته الأم في حلب وفق تحويل متماثل بين الجامعتين، ليقع ضحية استهتار في إصدار الوثائق والأوراق المطلوبة للتحويل، مما كلفه سنة دراسية كاملة، أعادها نتيجة أخطاء فادحة في كشف العلامات.

هيلين، طالبة أدب فرنسي، ضاعت إضبارة تسجيلها في الشؤون، مما اضطرها إلى الدخول للامتحان بموجب وصل دفع الرسوم، والوقوع في مشاكل نتيجة هذا الاستهتار.

نقص الكادرات والمستلزمات

سوزين، طالبة هندسة حيوية: «لا توجد لدينا مخابر كافية، ولا يوجد لدينا كادر تدريسي كامل، ويقال: أن هناك ما يقارب الـ «80» مبتعثاً للخارج من أجل الدكتوراه لمصلحة الكلية، لم يعد منهم إلا «10» دكاترة فقط، ودكاترة القسم لدينا من غير كليات، مما يصعب علينا مراجعتهم متى شئنا، بالإضافة أن أسئلة إحدى المواد كانت تأتي من خارج المقرر، مما أدى إلى نسبة نجاح شبه معدومة إلى أن تم تغيير الدكتور».

رهام، طالبة تمريض: «كليتي فيها قلة من دكاترة النظري، بالوقت الذي تفيض فيه بدكاترة العملي».

وحيد، طالب جيولوجيا: «القسم يعاني من وجود دكاترة معمرين غير قادرين على التقاعد، بسبب عدم وجود بدائل، وعدد الطلاب في دفعتي لا يتجاوز العشرين طالباً، علماً أن أكبر عدد قد تصل إليه الدفعات في الجيولوجيا هو 30 طالباً».

مجد، طالب كيمياء: «دخلت هذا الفرع عن رغبة، متوقعاً انقسامه بين نظري وعملي، إلا أنني وجدت أن معظمه نظري مع جزء بسيط من العملي، وأن السنة الثانية من الكيمياء تعتبر مقبرة الطالب، لأن الطالب يقدم مواد السنة الأولى مؤتمتة بالمجمل، ليترفع إلى السنة الثانية ويقع في فخ الامتحان الكتابي لكامل مواد السنة الثانية، والشاطر يترفع».

محمود، طالب حقوق: «لا أنفي وجود كادر تدريسي جيد، ولكن هناك سلم تصحيحي سيئ للغاية، وأي دكتور أو مسؤول في الكلية يتساهل مع الطلاب بهذا الشأن، تتم إقالته يُقال خلال مدة قصيرة».

أبرز تحدٍ أمام الطالب هو ضرورة الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية والسعي لإيجاد مصدر رزق لتغطية النفقات الجامعية الكبيرة والمستمرة بسبب تدهور الوضع المعيشي

مستقبل محفوف بالخطر

شهد، طالبة أدب عربي، تحدثت عن: مخاوف الطلاب من قرارات جديدة تقر بتحويل الطالب من العام إلى الموازي، بعد عقوبة تحرمه دورتين من تقديم امتحاناته، مما يضع العديد من الطلاب ضمن إطار الموازي وتكاليفه المتزايدة، بالإضافة إلى معاناة الطالب من نسب النجاح المتدنية، وخصوصاً في السنوات الأولى والثانية، مما يوقع الطالب في مصيدة الاستنفاذ، وبالتالي تحويله للموازي عند انتقاله لسنة أعلى بعد الاستنفاذ، حسب القرارات التي قيل إنها ستطبق في الأعوام القادمة.

ما سبق جزء مما دار خلال الورشة، عن صعوبات ومشاكل الطلاب في المرحلة الجامعية، في ظل الواقع الاقتصادي المعاشي والسياسات التعليمية المتبعة، والتي تقول بخلاصاتها العملية للطالب: «ادفع أو اطفش».

بعد الحمضيات.. البطاطا مصير مجهول

يعاني مزارعو الساحل السوري مزيداً من الصعوبات، ومزيداً من تردي أوضاعهم المعيشية، وخاصة مزارعو الحمضيات، «نوع البرتقال الحلو»، ومزارعو البطاطا.

■ صلاح معنا

فقد مُني الفلاحون هذا العام بخسائر كبيرة، لا يستطيع أغلبهم تحملها.

كبار التجار هم المتحكمون

بعد مشكلة انخفاض أسعار الحمضيات، وبشكل خاص البرتقال، جاء الدور على مزارعي البطاطا، والتي تتراوح أسعارها في سوق الهال من 60 ل.س الى 70 ل.س، وهو ما تسبب بخسائر كبيرة للفلاحين، الذين يشتكون من الكلفة العالية لمستلزمات الإنتاج، من البذار والسماد والأدوية وغيرها، والتي يتحكم بها كبار التجار والمستوردين، وكذلك ارتفاع أسعار المحروقات، الذي يتسبب بارتفاع كبير في أجور النقل وحراثة الأرض، وأيضاً فإن هذه الكلفة العالية تتسبب بتخفيض المساحات المزروعة، لعدم استطاعة بعض الفلاحين تحمل أعباء هذه الكلفة المرتفعة، مما ينعكس على انخفاض كمية الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار على المستهلك كنتيجة نهائية.

الدولة غائبة
واتحاد الفلاحين يتفرج؟

إن الربح الأساسي هو بيد السماسرة والتجار، الذين يتحكمون بكامل عملية التسويق، خاصة إذا علمنا أن أي سعر لـ كغ خضار بالجملة يصل إلى المستهلك بما يقارب ضعف السعر المفروض استغلالاً على الفلاحين، في ظل غياب شبه تام لأي دور للدولة، من أجل التدخل لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، أو تخفيض أسعار المحروقات، أو التعويض عن خسائر الفلاحين في حالات الكوارث الطبيعة، وكذلك غياب أي دور لاتحاد الفلاحين، الذي تحول إلى متفرج على معاناة الفلاحين، نتيجة لسياسات الحكومة التي سلمت التجار والسماسرة كل شيء.

والسؤال على ألسنة الفلاحين: أين مقولة «عندما يكون الفلاح بخير فإن الوطن بخير»؟!

فالفلاح ليس بخير أيها السادة، فكيف حال الوطن بناءً عليه؟

حلب.. «الله يجيرنا» مع كل وفد حكومي

ما تزال أحياء حلب تعاني من عدة أزمات خدمية، وخصوصاً المناطق الشرقية، التي ما زالت حتى الآن بعد سنة ونصف لا تتوفر فيها الحد الأدنى من الخدمات، حيث أنها تحتاج بشكل أولي وأساسي إلى إعادة تأهيل للبنى التحتية، والتي كان يفترض بها أن تَحل مع بداية خروج المسلحين، وعودة الأهالي إليها من المناطق التي كانوا يقطنونها بشكل مؤقت.

■ مراسل قاسيون

لقد عاد هؤلاء رغبة منهم في تحقيق حلمهم بالاستقرار مجدداً في أحيائهم ومساكنهم، ولخلاص بعضهم من تحمل بدلات الآيجار المرتفعة التي كانوا يتكبدونها في مناطق سكنهم المؤقت، على حساب متطلبات حياتهم الضرورية، ونتيجة إخراج البعض الآخر من المدارس التي كانت تعتبر مراكز إيواء مؤقتة لهم.

مشاكل معلقة وشماعات

المواطن الحلبي الذي كان يراقب الوعود الحكومية، والتي كانت تترافق مع تغيير الوضع العسكري على الأرض، وجد فيما بعد أن «الأزمة» و«الإرهاب» لم يكونا سوى شماعات، بعض الجهات الحكومية تخفي خلفها تقصيرها وإهمالها وفسادها، الذي لا يزال مستمراً، رغم الزيارات المتتالية للوفود الحكومية، والتأكيد على تحسين الوضع!

علماً أن الواقع كان يأتي بخلاف ذلك تماماً، حيث أن الشعب تعود مع موعد كل زيارة حكومية، أن هناك مصيبة جديدة آتية، كانقطاع الكهرباء أو الماء وغيرها، وستحل على رأسه، ليخاطب المواطن نفسه مع قدوم كل وفد قائلاً في سريرته: «الله يجيرنا من يلي جاي»!

في الزيارة الأخيرة ترافق وجود الوفد الحكومي مع توافر الكهرباء في وسط المدينة بشكل جيد للغاية، حيث استمر التزويد بها لـ «22» ساعة متواصلة، وفترة قطع لم تدم لأكثر من ساعتين، في مقابل انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي، ساد في أحياء أخرى مثل: «الأكرمية_ والأعظمية_ وصلاح الدين.. وغيرها» ولتنقطع الكهرباء مجدداً مع رحيل الوفد، انقطاعاً عاماً في المدينة بحجة الرياح!

تأمين الخبز مشكلة حياتية

هناك مشاكل متجذرة في حياة المواطن الحلبي، والتي لم يلمس أي تفاعل جدي معها من خلال الزيارات المتتالية للوفود الحكومية للمدينة، والتي أصبح الحديث عنها مملاً ومقيتاً.

فمشاكل الشارع الحلبي كثيرة، ولعل أبرزها: عدم تناسب عدد الأفران مع عدد السكان الموجودين، وحاجتهم لرغيف الخبز كضرورة حياتية.

وكمثال على هذه المشكلة لدينا حالتان، أولهما: فرن قاضي عسكر الذي دُفع عليه المال الوفير، وحتى الآن لم يُفعل دوره ليوفر جزءاً من حاجة السكان لمادة الخبز، وثانيهما: فرن مساكن هنانو الذي يعمل بشكل جيد رغم عدم وجود كثافة سكانية في المنطقة، مع صعوبة في الوصول إليه نتيجة المواصلات ورداءة النقل، خاصة في ظل الوجود الخجول لقطاع النقل العام في أغلب المدينة.

ويتجلى التقصير الحكومي في حل هذه المشكلة، من خلال اعتماد المواطن على مساعدات الجمعيات والهلال الأحمر، أو توقفهما عن العمل تحت أي ظرف، والذي كان يخلق أزمة كارثية على باقي الأفران في المنطقة، أو على وسط المدينة.

ليتساءل المواطن الحلبي: أين الوفد الحكومي من الاحتياجات الأساسية والمشاكل الكثيرة القائمة، والتي ما فتئت الجهات الحكومية تقوم بتغطيتها وتلميعها بالقول: إن الوفد الحكومي كان وصوله إلى حلب بغاية الاطلاع على الأوضاع الخدمية! ولتتجدد الوعود الحكومية بتحسين الأوضاع كما يفترض أن تكون، والتي أصبحت تأتي عليها ردود المواطنين، بنتيجة الواقع الملموس، سلفاً: «ع الوعد يا كمون».

أهالي قرية الحراكي بحمص ممنوعين من المرض!

غرفتان مسبقتا الصنع ومنفصلتان، تحتويان على سرير معاينة وكرسي واحد فقط، وبدون أجهزة طبية، مع الفقر بالمواد الإسعافية أيضاً، هذا ما تم اعتباره مركزاً صحياً في قرية الحراكي التابعة لمنطقة المخرم في محافظة حمص، والتي تبعد عن المدينة بحدود 30 كم.

■ مراسل قاسيون

ما سمي مركزاً صحياً، بالمواصفات والتجهيزات أعلاه، مهمته تقديم الخدمات الصحية لقرية الحراكي، التي يزيد عدد سكانها على 5000 نسمة، بالإضافة لسكان القرى الصغيرة المجاورة «جب عباس_ وتل شنان_ والجمالية_ ومزرعة الرزوقية..»، بحيث يتجاوز ما يجب تخديمه افتراضاً من قبل هذا «المركز» على 10000 مواطن.

أجلوا أمراضكم

ليس ذلك فقط، فالقائمون على العمل في المركز عبارة عن أربع ممرضات، مع طبيب واحد لا غير، يداوم في المركز يوم الاثنين من كل أسبوع فقط.

أي، أن على المواطنين في قرية الحراكي والقرى المجاورة أن يسعوا جاهدين على تأجيل معاناتهم من أمراضهم بما يتناسب مع دوام الطبيب، وعلى أن تكون هذه الأمراض متناسبة مع ما هو متوفر من إمكانات فيما سمي مركزاً صحياً.

بمعنىً آخر، عليهم أن يمتنعوا عن المرض، ويحافظوا على صحتهم!.

وعود خلبية وذرائع لا تنتهي

عدم وجود مركز صحي في القرية هي مشكلة مزمنة عمرها عشرات السنين، برغم مطالبات الأهالي المتكررة والمحقة من أجل تحقيق هذا المطلب، وعلى الرغم من كثرة الوعود التي أطلقها المعنيون خلال هذه الفترة الطويلة من أجل بناء مركز صحي مجهز بالمستلزمات الطبية الكافية لعمله، وبما يتناسب مع الخدمات الصحية المطلوبة لمصلحة الأهالي.

وقد كانت الذريعة الرئيسة في تأخر تنفيذ هذا المركز، هي: عدم توفر الأرض اللازمة لإقامة المركز الصحي عليها.

منذ عدة سنوات، وسحباً للذرائع الرسمية بما يتعلق بموضوع الأرض، قام الأهالي بالتعاون مع البلدية في القرية، بتخصيص قطعة أرض فيها، من أجل بناء مركز صحي نظامي وبمواصفات جيدة عليها.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت المماطلة هي سيدة الموقف، كما ما زالت الوعود مستمرة، مع الكثير من الذرائع الإضافية المُساقة تبريراً للتأخر في تنفيذ المركز الصحي حتى الآن.

مطلب محق برسم وزارة الصحة والحكومة

أهالي قرية الحراكي والقرى المجاورة، يطالبون بحقهم بضرورة الإسراع في بناء وتجهيز المركز الصحي الموعود في قريتهم، مع تأمين الكادر الطبي اللازم له مع التجهيزات الطبية الهامة والضرورية، خاصة وأنهم قاموا بما عليهم بالتعاون مع البلدية بتخصيص قطعة الأرض اللازمة لهذه الغاية.

«قاسيون» تضم صوتها للمطلب المحق لأهالي قرية الحراكي والقرى المجاورة لها، وتؤكد بدورها على ضرورة الاهتمام بتحسين الواقع الصحي المتردي في محافظة حمص ككل، خاصة في ظل ما يعانيه المواطنون من أوضاع اقتصادية ومعيشية مأساوية، والتي يزيد من بؤسها وكارثيتها ما يعانيه هؤلاء من استغلال، تحت ضغط الحاجة والاضطرار، من قبل المشافي الخاصة، وبعض الأطباء الخاصين، المتاجرين بآلامهم وبمرضهم، وذلك بسبب تراجع دور الدولة في هذا القطاع.

تشجيع منزوع الدسم للطاقة البديلة

تداولت وسائل الإعلام المحلية ما سماه وزير الكهرباء «توجه الوزارة الجاد لتشجيع كافة المواطنين، وليس فقط التجار والصناعيين، للاستفادة من مشاريع الطاقات البديلة»، جاء ذلك في تصريح أكد فيه خربوطلي: أن الوزارة ستتولى تقديم كل التسهيلات للمواطنين لتأمين ما يطلبونه من المعمل الوطني لإنتاج الألواح الشمسية واللواقط الكهروضوئية.

■ سمر علوان

توجهٌ من شأنه تخفيض الأعباء التي تتحملها وزارة الكهرباء والمواطنون على حد سواء، والحفاظ على مصادر الطاقة المحلية، وفي طليعتها المحروقات واستبدالها بالطاقة النظيفة، إلا أنه في المقابل يتطلب تهيئة بنية تحتية ملائمة وتشريعات يسيرة وقروض مريحة، حتى يتمكن المواطن من تركيب الألواح الشمسية، وهو ما لا نجد له تطبيقاً على أرض الواقع.

«من الجمل أذنه»

يُعرف عن المشاريع المرتبطة بالطاقة الشمسية، أنها تتطلب مصاريف مرتفعة في بداياتها، إذ يكلف تركيب سخان شمسي منزلي قرابة 250 إلى 300 ألف ليرة وسطياً، لأسرة مكونة من خمسة أفراد، إضافة إلى أن هذا المبلغ يتأثر بسعر الصرف صعوداً وهبوطاً، في حين تكلف الألواح الشمسية اللازمة لإمداد منزل باحتياجاته الكاملة من الطاقة الكهربائية نحو أربعة ملايين ليرة، فما التسهيلات التي وعدت وزارة الكهرباء بتقديمها؟

قرض بلا فائدة بمبلغ 20 ألف ليرة سورية، هو ما في وسع الوزارة تقديمه لمن يود تركيب سخان شمسي..

عشرون ألف ليرة سورية لا تفي حتى بعُشر التكاليف التي يتطلبها السخان الشمسي، بل إنها لا تكاد تغطي ثمن لوحة التحكم وتمديدها، ما يبدو أشبه بمزحة تقدمها الوزارة للمواطن، هذا إذا لم ننس بطبيعة الحال ما يتطلبه الحصول على هذه «السلفة» من طلب وطوابع وذهاب وإياب، فما الذي يتبقى من هذا المبلغ الضئيل؟

خطأ مطبعي

أحد فنيو الطاقة الشمسية أكد: إن هذا الرقم قد يكون خطأً مطبعياً، لأن الوزير «لا يمكن أن يقترح مبلغاً مخجلاً كهذا»، في حين أشار آخر إلى أن المقصود قد يكون بأن القسط الخاص بالقرض هو عشرون ألف ليرة.. لكن الحقيقة لا هذا ولا ذاك، فالوزير وبعد تأكيده على أن استخدام السخانات الشمسية في المنازل من شأنه أن يسهم في التخفيف من نسبة التلوث الناتج عن استخدام المحروقات للتدفئة، قد عرض على المواطنين وبكل سخاء قرضاً لا يكفي سوى أقل من عشرة بالمئة من القيمة الفعلية للسخان الشمسي، وبمنّية أن هذا المبلغ بدون فوائد!

عشرون ألف ليرة سورية لا تفي حتى بعُشر التكاليف التي يتطلبها السخان الشمسي بل إنها لا تكاد تغطي ثمن لوحة التحكم وتمديدها

برسم الحكومة

في تصريحه أشار خربوطلي إلى أن الموقع الجغرافي لسورية يساعد على إنجاح مشاريع مزارع الطاقة الكهروضوئية، لافتاً إلى أنها مضمونة مئة بالمئة، باعتبار أن سورية من أولى دول العالم من ناحية توافر الانبعاثات الضوئية الشمسية.

ورغم ذلك فقد نفى الوزير فكرة منح قروض لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية، مشيراً إلى أنّ الموضوع يرتبط بالواردات المالية التي تحصل عليها الوزارة، ويتطلب دراسةً من قبل رئاسة مجلس الوزراء.. والسؤال هنا: لماذا لا تتكفل المصارف العامة بمنح قروض لهذا الغرض للمواطنين، مع العلم أنها تمنح قروضا مشابهة للصناعيين، وما الغاية من الكيل بمكيالين بين المواطنين والصناعيين والمستثمرين.

لا شك أن الطاقة البديلة مشروع وطني مميز، يعود بالنفع على المواطن والمنشآت الصناعية والحكومة، وهو يستحق منها بذل مختلف الجهود لتعميمه وإنجاحه، أما إصدار قرارات أفرغت من معناها، وقروض لا تساوي تكاليف تحصيلها، فجميعها إجراءات عديمة الجدوى، ليست سوى تهرب للحكومة من مسؤولياتها الحقيقية، وذر للرماد في العيون.

دير الزور.. خدمات طبية شبه معدومة!

معاناة أهالي دير الزور ما زالت مستمرة، وخاصةً من عدم توفر غالبية الخدمات من كهرباء وماء وغذاء وتعليم ومحروقات ومواصلات وطرقات والغلاء وفلتان الأسعار وغيرها..

■ مراسل قاسيون

لكن لعل من أهم أوجه المعاناة وأعمقها، وخاصة مع تزايد أعداد الأهالي العائدين للمدينة والريف، هي: المعاناة من عدم توفر الخدمات الطبية، الكافية والضرورية.

أمراض منقرضة تعود

أمراضٌ كثيرة نجمت عن الحصار وسوء التغذية والتلوث سابقاً، لكن بعضها ظهر مجدداً بعد شبه انقراضه كالسل والتهاب الكبد الوبائي بدرجاته، أو الأمراض الجلدية، وبعضها انتشر كثيراً نتيجة الأزمة والتلوث كالأمراض التنفسية والصدرية، وبعضها نتيجة سوء التغذية كفقر الدم وهشاشة العظام وغيرها..

وقائع من مشفى الأسد

لا يمكن إجراء التحاليل الطبية لعدم توفر المواد اللازمة كاملةً، ولا يمكن إجراء العمليات الجراحية، باستثناء النسائية التي لا تحتاج لمستلزمات كبيرة، والمعالجة العظمية يجريها ممرض لعدم وجود الطبيب المختص، وهذا ينطبق على بقية الاختصاصات الطبية في مشفى الأسد، ولا يوجد قسم للأطفال فيه، وجهازي التصوير الطبقي المحوري والرنين المغناطيسي معطلين، والنظافة شبه معدومة لعدم وجود مواد التعقيم والنظافة، والتي تقتصر على التنظيف بالماء فقط، ورغم وجود جناح في مشفى الأسد لكادر مشفى الفرات المدمر، إلاّ أن وجوده اسمي فقط..

صعوبات إضافية

الأدوية نادرة في مشفى الأسد، وأسعارها مرتفعة في الصيدليات الخاصة، ولا وجود لتسعيرة نظامية لها، أما الأطباء أصحاب العيادات الخاصة فغير موجودين، ولا توجد حتى أية مشفى خاصة، وكذلك لا يوجد أي مركز لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا مركز لتركيب الأطراف نتيجة الإصابات الكثيرة في الحرب، ونتيجة الألغام التي ما زالت تفعل فعلها يومياً والتي لم تنزع، وذلك عندما يذهب الأهالي العائدون لتفقد منازلهم.

للريف نصيبه من المعاناة

أما من الناحية الصحية في الريف، فقد افتتح مستوصف مدينة موحسن كبناء فقط، دون توفر كادر طبي أو تمريضي، ولا توجد فيه مستلزمات طبية، ومستوصف آخر على خط مدينة بقرص يعاني المعاناة نفسها، وحتى الجروح يجري إخاطتها دون مخدر.

وربما باستثناء استمرار فتح بعض الطرقات الرئيسة، تجدر الإشارة إلى أن أوجه المعاناة الأخرى مستمرة، سواء مما نتج عن الحرب والدمار، كالألغام والمتفجرات، أو من الفساد والفوضى المستفحلين، والمعاملة السيئة والابتزاز والهيمنة وانفلات السلاح واستمرار النهب والتعفيش وغيرها، مما يحيل حياة الأهالي في المدينة والريف إلى واقعٍ بائسٍ مستمر..!

تقف الحكومة أمام مطالب زيادة الأجور، بكل ما لديها من برود لتنصح العاملين «بالتروي»... وبأن ينتظروا الفرج المرتقب من زيادة الناتج السوري التدريجي، الذي سيزيد التشغيل بدوره، وبالتالي فرص العمل، مما يزيد الطلب على قوة العمل، ولترتفع الأجور لاحقاً....

هل ينفع «الصبر» لزيادة الأجور؟!

هل فعلاً يكفي أن يزيد الناتج لتزيد الأجور؟ وهل ستنفع رؤية الحكومة للطريق الطويل لزيادة الأجور؟ المشكلة أن زيادة الأجور فعلاً، ليست بيد الحكومة... بل حصة الأجور تسنها قوانين السوق، تلك القوانين التي تخضع لها القرارات الحكومية أيضاً.

■ عشتار محمود

طرفان وجهاً لوجه

يتواجه في السوق طرفان غير متعادلين، الأول: القلة ممن يملكون الثروة: منشآت وعقارات وأسواق وقطاعات بأكملها، والثاني هو: ملايين ممن يملكون قوة عملهم فقط، ويبيعونها للأوائل مقابل الأجر، ليحصل مالكو السوق ورأسماله على الربح.

أي: كما قلنا وكررنا: إن كل ما ينتج في السوق من بضاعة وخدمات مفيدة جديدة خلال عام، تتوزع قيمته أولاً بين طرفي السوق هؤلاء: حصة للأرباح وحصة للأجور. وفي ظل مستويات توزيع الدخل السوري، هل ستؤدي حكماً زيادة الناتج، إلى زيادة الأجور؟

سنطرح هنا أمثلة رقمية قريبة من الأرقام التقديرية السورية حالياً، ولكن الغاية منها توضيح النتائج الرقمية، والطرق الاحتمالية لزيادة الأجور.

43 ألفاً الحصة الوسطية هل تتغير؟!

نبدأ من افتراض، أن الدخل المنتج في عام بلغ على سبيل المثال: 20 مليار دولار، وهو عملياً يتوزع بشكل تقريبي: 85% للأرباح، و15% للأجور.

أي: حوالي: 16 مليار دولار خلال سنة للمالكين الكبار، مقابل 3 مليار دولار للملايين من العاملين بأجر.

فإن كان عدد هؤلاء العاملين كما تقدر الجهات الدولية: 2,6 مليون عامل، فإن كلاً منهم يحصل سنوياً على: 1150 دولاراً أجراً، أي: حوالي 43 ألف ليرة بالشهر، إذا ما أخذنا سعر الصرف 450 ليرة.

ماذا لو زاد الناتج؟

فإذا ما كانت الأجور ستزداد فينبغي أولاً: أن تزداد الـ 20 مليار دولار، أي الناتج الإجمالي، ويصبح 25 مليار دولار فرضاً... أي: أن يتضاعف الناتج بمقدار الربع خلال فترة زمنية معينة.

وعندها، وبفرض بقاء التوزيع كما هو، فإن حصة العاملين بأجر أي: الـ 15% تصبح: 3,8 مليار دولار. فإذا بقي عدد العاملين ذاته لم يتغير 2,6 مليون عامل، فإن الأجور حينها تزداد أي: تصبح حصة العامل الشهرية: 55 ألف ليرة بالشهر! وإذا كانت الأسعار لم ترتفع فإن هذه الزيادة تصبح زيادة حقيقية بمقدار 12 ألف ليرة، وبنسبة 27%، تؤمن للعامل فائضاً ما، ليلبي حاجات جديدة، فيحسن نوع غذاء أسرته ولباسهم على سبيل المثال!

ولكن هل هذه الفرضية منطقية؟ وهل يمكن أن يزيد الناتج بمقدار الربع، دون أن يزيد عدد العمال؟! بالطبع لا... فمن المستحيل أن يزداد الناتج بهذه النسبة، دون زيادة في عدد العمال، فكيف ستنتج بضاعة إضافية، وتقدم خدمات إضافية، إن لم يكن هناك عمال إضافيون لإنتاجها؟! فالناتج الجديد لا يُخلق إلا بواسطة عمل جديد. أو بمستوى تكنولوجي مرتفع يعوض عن ربع عمل العمال الحاليين، وهذا مستحيل في الظروف السورية.

وإذا ما زاد عدد العمال المشتغلين بمقدار الربع فرضاً، أي: من 2,6 مليون عامل، أصبحوا 3,2 مليون... فإن حصة العامل الوسطية، أي: أجره الوسطي بعد زيادة الناتج بمقدار الربع تبقى: 43 ألف ليرة تقريباً! أي: لا يتغير الأجر الوسطي للعامل.

وتحديداً طالما أنه بتشغيل 3,2 مليون عامل، يتبقى حوالي 900 ألف عاطل عن العمل، هذا عدا عن حوالي 6 مليون ممن هم في عمر العمل، ومعطلين، أي: غير قادرين على المشاركة في النشاط الاقتصادي لأسباب متعددة، وهؤلاء كلهم تستخدمهم السوق للضغط على العاملين، بوجود فائض عمالة، لا يسمح بارتفاع في سعر قوة العمل، أي: الأجور. فإن لم ترغب بالعمل بمستوى الأجر الموجود، فهناك الملايين سواك!

ماذا لو انخفضت الأسعار؟

البعض يقول: إن الأجور ستزداد بشكل غير مباشر، عندما تنخفض الأسعار مع تحسن الناتج، وزيادة كميات السلع المنتجة في السوق السورية، وهذه المقولة صحيحة أيضاً، ولكنها أيضاً مشروطة.

بالفعل عندما يزداد الناتج، وكما في مثالنا الافتراضي بنسبة الربع، فإن هذا يؤدي إلى زيادة في قيمة العملة وانخفاضاً في الأسعار، بنسبة تصل إلى 20% لتزداد القدرة الشرائية للأجر بالمقدار ذاته، أي: تصبح حوالي 9 آلاف ليرة من الـ 43 ألف ليرة أجر وسطي، إضافة حقيقية.

وضع الأجور في سورية هو وضع استثنائي من حيث السوء ومتدنٍ إلى حد بعيد ولا يمكن أن يوضع على طاولة الحل وسط المحافظة على قوانين السوق

ولكن هذا أيضاً مشروط... بشروط نقدية ومالية، لن نفصّلها كثيراً، ولكن نقول: إنه يجب ألّا تقوم الحكومة بطباعة المزيد من النقود، وألّا توسع تمويل العمليات والقطاعات الخدمية غير الإنتاجية، والقابلة للمضاربة التي ترفع الأسعار كالعقارات، ويجب ألّا يزيد النشاط الإقراضي التمويلي إلى حدّ يسرع من دوران النقود، بأعلى من الحد المطلوب، لأن هذا يؤدي أيضاً إلى التضخم، أي: إلى ارتفاع الأسعار. أي: يجب أن تخلق فعلياً سلعاً ومنتجات جديدة وخدمات حقيقية في سورية، لا أنْ تتحول الأموال إلى العقارات والبنوك والخدمات.

إن عملية تخفيض الأسعار عملية من الصعب أن تتم وفق متغيرات السوق فقط، لأن ارتفاع الأسعار هو مكسب لأصحاب الربح، يدافعون عنه بقوة، وحتى لو تغيرت الظروف الموضوعية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، فمن الصعب أن تعود إلى مستوياتها السابقة، وتلقى مقاومة عالية. وعادة ما تلجأ قوى السوق، إذا ما اضطرت لتخفيض الأسعار، مع ارتفاع قيمة العملة، إلى تخفيض سعر الأجور كذلك الأمر، باعتبار أن قوة العمل أيضاً سلعة من سلع السوق... يتغير سعرها مع تغير الأسعار، فإذا ما ارتفعت الأسعار فإنها تكون آخر السلع التي ترتفع، وقد لا يرتفع سعرها، كما حدث في سورية خلال الأزمة، أما إذا انخفضت فقد تكون أول الأسعار المنخفضة!

وإذا ما افترضنا أن الأسعار انخفضت كما في مثالنا بنسبة 20% أو أكثر، وتحققت الشروط المذكورة، ولم تنخفض الأجور، فإن هذا لن يحل المشكلة في الحالة السورية، بسبب الفرق الكبير بين وسطي الأجور، وبين متطلبات المعيشة! حيث تحتاج الأجور حالياً أن تتضاعف أكثر من 8 مرات لتصبح أجوراً حقيقية، يستطيع العامل أن يؤمن بها حاجاته وحاجات أسرته الأساسية.

إن الطريق الطويل لزيادة الأجور السورية، عبر انتظار الفرج، وزيادة الناتج والتشغيل، قد تؤدي فعلياً إلى زيادة الأجور، وانخفاض الأسعار... ولكن مقابل شروط عدّة: زيادات كبرى وسريعة بالناتج، لا تنتج إلّا عن استثمارات كبرى، وأن تكون هذه الاستثمارات تنتج ولا تسمسر وتضخم الأسعار، وغيرها. وهو طريق غير مضمون النتائج تماماً: ولن يستطيع أن يحقق المطلوب فعلياً، أي: زيادة الأجور 8 أضعاف، لتلبي الحاجات الفعلية، أو تخفيض مستوى الأسعار بالمقدار ذاته! إن وضع الأجور في سورية هو وضع استثنائي من حيث السوء، ومتدنٍ إلى حد بعيد. ولا يمكن أن يوضع على طاولة الحل، وسط المحافظة على قوانين السوق، وتوازناتها، والحصة الهائلة للأرباح! فالأجور لا يمكن أن تزداد جدياً، إلا إذا أخذت من حصة الأرباح، وغيّرت توزيع الدخل السوري الجائر. وهذا لا يمكن أن يتم برضى أصحاب الأرباح... بل بقوة أصحاب الأجور.

طريق زيادة الأجور: السهل الممتنع...

تقول الحكومة: إن زيادة الأجور حالياً سوف تؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار...لا يمتلك أحد في سورية اليوم إحصائيات دقيقة، ليقول بأن زيادة الأجور بنسبة كذا... ستؤدي إلى زيادة كذا في التضخم، ولكن هذه النتيجة منطقية، إذا كانت الزيادة ستأتي من إصدار النقود الورقية الجديدة... فلماذا لا تأتي زيادة الأجور من النقود القديمة الموجودة فعلاً؟!

إن زيادة الأجور اليوم، ودون انتظار التغيرات الكبرى، ودون أن تزيد التضخم، بل قد تخفض الأسعار، وهي إمكانية موجودة... وإذا ما وضعناها على الورق قد تبدو منطقية وسهلة، ولكن لتنتقل إلى فعل واقعي فإنها تحتاج للكثير.

هل هي «مراهقة اقتصادية»؟

أبسط طريقة لزيادة الأجور، هي بإعطائنا من حصة الأرباح. فإذا ما كانت حصة الأرباح 85% كما هي اليوم تقريباً في سورية، وحصة الأجور 15%، فلماذا لا نأخذ من الأموال المتكدسة لدى أصحاب الربح، ونعطي أصحاب الأجر؟ قد يقول قائل: إن هذا نوع من «المراهقة الاقتصادية»، ولكن أعتى منابر الليبرالية الاقتصادية اليوم، تقول: إن التوزيع الجائر للثروة والدخل في عالم اليوم، هو سبب أساس في تباطؤ النمو الاقتصادي، والأزمة الاقتصادية العالمية، والفقر بطبيعة الحال.

هذه العملية لا يمكن أن تتم دون وجود جهاز دولة، يستطيع الملايين من القوى العاملة وأسرهم أن يفرضوا عليه مصالحهم، ليلعب دوراً إيجابياً في توزيع الثروة... وجهاز الدولة لا يقوم بهذا الدور، إلا تحت الضغط، لأنه ببساطة جهاز يعمل وفق ميزان القوى، فطالما أن أصحاب الأرباح هم القوة الاقتصادية الكبرى، بملكيتهم للثروة، وتحكمهم بقرارات الإنتاج، فإن جهاز الدولة: يحبهم، ويحابيهم، ويعمل لخدمتهم... ولا يغير من سلوكه وسياساته الاقتصادية، إلا إذا فُرض عليه أن يحبّ ويحابي ويخدم أصحاب الأجر، وذلك بقوتهم السياسية_الاجتماعية. وبقوتهم الاقتصادية غير المرئية: فهم في نهاية المطاف منتجو الثروة، فإن توقفوا عن إنتاجها، واستخدموا هذه القوة بشكل مدروس عبر الإضرابات مثلاً، فإنهم يستطيعون قلب موازين القوى. أما أصحاب الربح فرغم ملكيتهم للثروة، وتحكمهم بالإنتاج، إلا أنهم لا يستطيعون أن يوقفوا الإنتاج، بسبب ضعفهم الشديد تجاه الربح الأقصى... بينما يصل العمال وأصحاب الأجر إلى وضع، لا يملكون فيه شيئاً، إلّا أن يستمر حالهم المعدوم، أو أن يتغير نحو الأفضل، أي: لا يملكون الكثير ليخسرونه.

لنفترض أننا قادرون...

لنفترض أن لعمال سورية قوة ووزناً سياسياً واجتماعياً، كيف يمكن أن يحلوا المشكلة الوطنية الكبرى لانخفاض الأجور، ومستويات الفقر والبطالة؟

هناك طريقان لا ثالث لهما:

أولاً: أن يتحول جهاز الدولة إلى منتج كبير، وإلى صاحب ملكية عامة كبيرة، ينتج الجزء الأكبر من الدخل، ويوزعه بطريقة أكثر عدالة ليحصل جهاز الدولة على نسبة ربح، ويعطي نسبة أجور مرتفعة لعمال المنشآت العامة. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بتحويل الجزء الأكبر من أموال الموازنة، ومن ودائع المصارف إلى استثمارات عامة.

فإذا أصبحت الدولة كمنشآت عامة وعمال، منتج لـ 50% من الناتج، وحصلت على معدل ربح 35% فقط، أي: زادت إيراداتها العامة، فإنها عملياً تزيد حصة الأجور الإجمالية من 15% إلى: 30%، وربما أكثر... أي: يحصل الـ 2,6 مليون عامل حالياً على أجر شهري وسطي يفوق 85 ألف ليرة.

وبهذه الحالة فإن الدولة تضع نفسها بمواجهة أصحاب الربح مباشرة، فهي تأخذ منهم حصة كبيرة من السوق، وتترك لهم نصف السوق فقط. أي: أنها بهذه الحالة تقلص ربحهم بشكل كبير، وتغير نسبة التوزيع، وتزيد التشغيل في صفوفها، وتجذب العاملين في القطاع الخاص للعمل بأجور أعلى لديها، ما يؤدي إلى زيادة الأجور في القطاع الخاص أيضاً.

وهذا عملياً عكس ما تم بسورية، حيث أن الدولة أعطت حصتها من الناتج للسوق بالتدريج، خلال عقدين من الزمن، حيث كانت تنتج قبل التسعينيات 70% من الناتج، وأصبحت تنتج في نهاية الألفية 30% فقط، أي: أعطت السوق 40% من حصتها الممكنة من الناتج، ما أدى إلى تراجع حصة الأجور من قرابة 50% إلى 25% قبل الأزمة، وصولاً إلى 15% خلالها.

وثانياً: ممكن أن تتدخل الدولة لتزيد الأجور، بطرق أخرى لتغير التوزيع، كأن تزيد حصتها المفروضة على الأرباح، حصتها من الضرائب والرسوم المأخوذة من الأرباح لا من الأجور. لتأخذ مباشرة من الأرباح، وتعيد توزيعها للأجور، بأشكال متنوعة، سلع غذائية مدعومة، مشاريع سكنية منخفضة التكلفة، خدمات مجانية تماماً وعالية الجودة بالتعليم والصحة، خدمات نقل عام متطورة ومنخفضة التكلفة...

فإن أصبحت حصة الدولة من الأرباح: 40% من 85%، وهي تصل إلى مستويات أعلى من ذلك في بعض الدول الأوروبية. وذهب 20% منها إلى الأجور مباشرة بالأشكال المختلفة، فإن حصة الأجور تتضاعف وترتفع إلى 35%...

الدولة أعطت حصتها من الناتج للسوق بالتدريج خلال عقدين من الزمن حيث كانت تنتج قبل التسعينيات 70% من الناتج وأصبحت تنتج في نهاية الألفية 30%

إجراءات بالملموس

إن أي إجراء اليوم من نوع: زيادة الاستثمار الحكومي العام، والإيرادات العامة، وزيادة الضرائب والرسوم على الأرباح، وتمويل زيادة الأجور النقدية منها، وتطوير الخدمات الاجتماعية العامة المجانية، ودعم منتجات أساسية وتخفيض أسعارها، وتمويل النشاط الاقتصادي الإنتاجي الحقيقي... والأهم إيقاف الهدر الكبير المائل في الفساد الكبير وحصته الهامة من الدخل والثروة، جميعها إجراءات تساهم في إعادة توزيع الدخل من الأرباح للأجور، وتساهم في زيادة حصة الأجور.

على الورق يسهل نقل حصة من الأرباح للأجور، ولكن في الواقع، فإن التغييرات الطفيفة في نسبة التوزيع، تعني تغيرات اجتماعية كبرى. فحتى إغتنام أصحاب الأرباح في سورية عوضاً عن 50% من الدخل 85%، تطلب الأمر عقوداً... والأهم أنه تطلب أن يدفع المجتمع السوري، والبلاد أثماناً مرّة من الفقر والتخلف والفوضى والظلم. ولكن بالمقابل استعادة هذه الحصة منهم، هي الحل الوحيد والعميق للأزمة الاقتصادية الاجتماعية المائلة على سورية منذ عقود، والتي كانت الأزمة الحالية نتاجها، وخواتيمها. لا يحلّ وضع الأجور السوري، ومستوى الفقر الاستثنائي، بالحلول الناعمة، بل سيفرض نفسه في الوقت المناسب، كاستحقاق وطني أساس، وسيكون عنواناً لمعركة ونهوض وطني عام.

إيقاد الحرب التجارية... بذريعة الصناعة الأمريكية

أقر الرئيس الأمريكي برفع التعرفة الجمركية على الواردات الأمريكية من الحديد بنسبة 25% و10% على الألمنيوم... وهذه الخطوة ليست الأولى باتجاه التراجع عن نهج الحرية التجارية العالمية، الذي كان الأمريكيون حماته الأساسيين، ولن تكون الأخيرة في نهج محاولة إيقاد «حرب تجارية»... كما وصفها دونالد ترامب.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

ترافقت الحملة الانتخابية الأمريكية الأخيرة مع الهجوم على الحرية التجارية، ومنظمة التجارة العالمية التي يصفها ترامب «بالكارثة»، وتأتي مع هذه الشعارات المعادية للتجارة، وعودٌ كثيرة بحماية المنتجات الصناعية الأمريكية، وإعادة الصناعات إلى البلاد وزيادة فرص العمل.

سلسلة إجراءات حمائية

سبق هذا الإجراء الأخير المتعلق بالحديد والألمنيوم إجراءات حمائية أخرى، حيث رفعت التعرفة الجمركية بنسبة 50% على واردات آلات الغسل الكبرى، وبنسبة 30% لوحدات الطاقة الشمسية المستوردة. وكذلك رفع التعرفة الجمركية على طائرات بومبارديه الكندية بنسبة 220%... ولكن الأهم، هو: إعادة الأمريكيين النظر باتفاقيات التجارة الحرة ككل، حيث أوقف ترامب العمل باتفاقية التجارة الحرة عبر المحيط الهادئ، التي تستكمل اليوم دون الأمريكان، وبدخول الصينيين، وكذلك الأمر تجري الولايات المتحدة مفاوضات صعبة مع المكسيك وكندا، لإعادة ترتيب اتفاقية التجارة الحرة بينهم: NAFTA، وتصريحات وزير التجارة الأمريكية المفاوض تلوّح بإلغاء الاتفاقية. ولكن تعتبر التعرفة الجمركية على المعدنين واحدة من أهم الإجراءات حتى الآن وأوسعها تأثيراً.

الولايات المتحدة هي المستورد الأكبر للحديد عالمياً، وهي مستورد هام للألمنيوم كذلك الأمر، وفي الوقت الحالي فإن الصناعات الأمريكية تعتمد على واردات الحديد والألمنيوم بشكل كبير، حيث ثلث الحديد المستخدم في الصناعة الأمريكية مستورد، بينما أكثر من 90% من الألمنيوم الداخل في الصناعة يأتي من الخارج أيضاً!

تعتبر الصين العدو التجاري الأهم للولايات المتحدة، وفق التصريحات الرسمية الأمريكية، ولكن المفارقة، أن الصين لن تكون المتضرر الأكبر في الإجراءات الأخيرة. بل عملياً حلفاء الولايات المتحدة هم الأكثر تضرراً. فمن يورد الحديد والألمنيوم للولايات المتحدة؟

الحلفاء هم الخاسر الأكبر؟!

يتبين من قيم مستوردات المعدنين إلى أمريكا في عام 2017، بأن كندا هي المورد الأكبر من المادتين بنسبة 22% من قيم المستوردات، وبمقدار 3،2 مليار دولار، من أصل 14 مليار دولار، يليها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 18% تقريباً، ثم كوريا الجنوبية، فالمكسيك، والبرازيل، ثم روسيا، التي تليها الصين بنسبة 5%، وقيمة: 700 مليون دولار. وحتى بالكميات فإن نسبة صادرات الصين من المعدنين إلى الولايات المتحدة تصبح أقل وبمقدار لا يتعدى 2-3% «Peterson Institute for International Economics».

تشير تصريحات الرئيس الأمريكي، إلى أن تطبيق التعرفة سيكون انتقائياً، منوهاً أن المستثنيين الأوائل هم جارتا الولايات المتحدة: كندا والمكسيك، ولكنه وضع هذا الاستثناء ضمن شروط، تندرج غالباً في المفاوضات الجارية حالياً بين الدول الثلاث لإعادة صياغة اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية: NAFTA. بينما لم تتم الإشارة إلى استثناءات للاتحاد الأوروبي الذي سيكون المتضرر الأكبر، وتحديداً ألمانيا، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية التي تصدر 91% من هذين المعدنين للولايات المتحدة، وتقدر بأن خسائرها السنوية ستبلغ 1،1 مليار دولار، وكذلك الأمر فإن البرازيل ستكون من كبار المتضررين.

أما الصين التي تُعلن كهدف لهذه الإجراءات، فإن أضرارها لن تكون كبيرة، وذلك لأن قرارات أمريكية سابقة، فرضت على المستوردات الصينية من المعدنين ضرائب، ليرتفع سعرها إلى مستوى السعر العالمي، ولا تُغرق السوق الأمريكية! وهو ما يفسر انخفاض واردات الحديد والألمنيوم من الصين للولايات المتحدة، رغم أن الصين هي أكبر منتج عالمي، حيث تنتج نصف حديد العالم، والولايات المتحدة هي المستورد الأكبر.

تكرر التصريحات الأمريكية أن الصين هي الهدف من التعرفة الجمركية على المعادن ليتبين بأن الحلفاء في الاتحاد الأوروبي هم أكبر المتضررين!

أي: أن إجراءات التعرفة الجمركية الأخيرة، تستهدف التفاوض مع الحلفاء قبل الأعداء التجاريين... فهل ستؤدي فعلاً إلى أثر على الصناعات المحلية، والتشغيل؟

هل سيزيد التشغيل الأمريكي؟

ردود الفعل الأولى على الإجراءات أتت من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشار ممثلو الصناعات المرتبطة بواردات الحديد والألمنيوم إلى الولايات المتحدة، أن النتيجة ستكون نقلة في ارتفاع مستوى أسعار المجموع الكبير من المنتجات المرتبطة بالمعدنين. وقد أتت الاستجابة المالية في مؤشر داو جونز الصناعي الذي انخفض بمقدار 500 نقطة.

ويشير بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين في موقع: The economist network Econofact إلى أن هذه الإجراءات، التي يُعلن أن هدفها زيادة فرص العمل في الولايات المتحدة، لن تؤثر إيجاباً على فرص العمل. لأن فرص العمل الأمريكية في هذا القطاع لم تتسبب بها التجارة الصينية أو الإغراق التجاري عموماً، بل التغيرات التكنولوجية في القطاع، وتبديل العمال بالآلات. فصناعة الحديد الأمريكية خسرت بين الخمسينيات والوقت الحالي 80% من عمالها، من 650 ألف عامل إلى 140 ألف. بفعل التطوير التكنولوجي على الصناعة واستبدال العمال بالآلات.

يرى البعض أن الإجراءات الحمائية التجارية الأمريكية التي رفع لواءها الرئيس ترامب، لا تهدف فعلياً إلى رفع مستويات التشغيل كما يسوّق لها، وإن كانت تهدف جزئياً إلى حماية صناعات محددة أمريكية، والضغط على الجزء الهام منها، العامل خارج البلاد للعودة... لكن هل بالفعل هناك إمكانية جدية لاستعادة الصناعة الأمريكية، التي فقدت جزءاً هاماً من تسارع تطورها، مع التوسع المالي والاعتماد الأمريكي على عوائد احتكار المال العالمي، أي: الدولار؟!

إن استعادة الصناعات الأمريكية، والسياسة الحمائية، تعني مخالفة قانون السعي نحو الربح الأقصى؟ فالشركات لن تعود للعمل في الولايات المتحدة، ولن تقبل السوق بدفع تكاليف أعلى للمستوردات، إلا إذا كان معدل الربح الصناعي أعلى مضموناً... وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بنقلات تكنولوجية صناعية: وهذه بدورها تزيد التكاليف، وتقلل التشغيل، وتزيد البطالة، وتخفض مستويات الاستهلاك، وتؤدي إلى انخفاض معدل الربح مجدداً! إن إحداث نقلات تكنولوجية، وحماية الصناعة وإعادة انتعاشها عمليات تتطلب، ظروف نمو وازدهار اقتصادي، وتوسع الطلب، وليس ظروف أزمة اقتصادية عالمية كالتي نعيشها اليوم... إذاً: ما المطلوب فعلاً من هذه الإجراءات، ومن الهجوم على التجارة العالمية؟ ربما تكون الحرب التجارية، وإيقاد الفوضى الاقتصادية هدفاً أمريكياً للمرحلة القادمة.

ملاحظات أولية على قانون الحراج الجديد /3/

صدر مؤخراً قانون الحراج الجديد رقم 6 لعام 2018، وكانت «قاسيون» قد عرضت خلال عددين متتاليين ملاحظات أولية، مقارنة بين مشروع القانون قبل صدوره، مع القانون رقم 25 لعام 2007، تناولت فيهما: «التعاريف_ مظلة الحماية القانونية_ حقوق الانتفاع_ المحظورات».

■ عاصي اسماعيل

ومتابعة للموضوع، نورد فيما يلي ملاحظات إضافية حول القانون الجديد، بالمقارنة مع القانون القديم.

انتهاك الحراج قانوناً

فيما يخص حماية حراج الدولة، نتوقف بدايةً عند مقارنة مقدمة ما ورد بشأنها في القانونين:

ففي المادة 19 من القانون 25 لعام 2007 ورد: «حراج الدولة ثروة وطنية لا يجوز التصرف بها، أو تقليص رقعتها من قبل أية جهة كانت».

بينما ورد في المادة 14 من القانون الجديد رقم 6 لعام 2018: «حراج الدولة ثروة وطنية يجب حمايتها وتنميتها».

ولعله من الواضح أنه بموجب النص القديم، هناك منع مطلق بالتصرف بالحراج، أو تقليص رقعتها، من قبل أية جهة كانت، بينما تم إغفال ذلك بموجب القانون الجديد، ما يعني إمكانية التصرف بالحراج، بالإضافة لإمكانية تقليص رقعتها كذلك الأمر، وهو يعتبر تراجعاً على مستوى الحماية الحقيقية للحراج.

أما فيما يخص ما هو ممنوع بموجب القانون، نكتفي بالفقرة /ج/ من المادة 19 بموجب القانون 25 بالمقارنة مع الفقرة /ج/ من المادة 14 في القانون الجديد.

فالفقرة /ج/ من المادة 19 في القانون 25 لعام 2007 تقول: يمنع «إنشاء أو تبديل أو نقل أي حق عيني على أراضي حراج الدولة، ولا تقبل أية دعوى عينية بهذا الشأن إلا لصالح الدولة».

بينما أصبحت بموجب الفقرة /ج/ من المادة 14 من القانون الجديد على الشكل التالي: يمنع «إنشاء أو تبديل أو نقل أي حق عيني على أراضي حراج الدولة، باستثناء تبديل مواقع حقوق الارتفاق بالمرور بما يناسب مصلحة الحراج وفق القوانين والأنظمة النافذة».

هناك فارقان جوهريان بين النصين أعلاه:

الأول: هو الاستثناء بما يخص تبديل حقوق الارتفاق بالمرور، وهي بوابة واسعة تفتح على إمكانية انتهاك الحراج بشكل واسع، بذريعة هذا التبديل الذي أجازه القانون الجديد، حتى دون دعوى.

والثاني: هو تغييب «مصلحة الدولة» والاستعاضة عنها «بمصلحة الحراج» بما يخص الحقوق العينية إجمالاً، مع ما يعنيه ذلك من مصالح قد لا تعني حمايتها الحراج بعينها، لكنها تخص وتعني حماية مصلحة الدولة عموماً.

إضافة «صغيرة» توصل للجحيم

كما تجدر الإشارة إلى فقرة جديدة تمت إضافتها على ما هو ممنوع بموجب المادة 14 من القانون الجديد، فقد نصت الفقرة /ن/ على ما يلي: يمنع «تخصيص حراج الدولة لأية جهة عامة إلا ضمن القواعد والأسس التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير».

والترجمة التنفيذية لذلك هي: أن حراج الدولة ممكن تخصيصها للجهات العامة، لكن بموجب قواعد وأسس مقرة من قبل مجلس الوزراء. ولا نعلم أية بوابة للجحيم قد تُفتح على الحراج، في مقابل هذا «المنع» الذي أباح التخصيص؟

وإن بدا للعيان أن الفروقات أعلاه كانت مقتصرة على مفردات وعبارات محدودة لا غير، إلا أن النتيجة المتوقعة من هذه الفروقات البيّنة بما يخص حماية حراج الدولة، وما هو ممنوع بموجب القانون، هو المزيد من الانتهاك للحراج، مع ما يعنيه ذلك من تراجع في مساحاتها وتقليص رقعتها، وطبعاً لا يغفل عنا أن ذلك سيتم استغلاله واستثماره على المستوى التنفيذي لمصلحة القطاع الخاص أولاً وأخراً، خاصة مع تغييب مصلحة الدولة جهاراً نهاراً عن ذلك، بموجب القانون الجديد.

بوابات مشرعة للاستثمارات

نأتي الآن على ما يمكن اعتباره تراجعاً كبيراً على مستوى حماية الحراج والغابات لمصلحة الاستثمار والمستثمرين، فقد نصت المادة 25 من القانون 25 لعام 2007 على ما يلي:

«لا يجوز إنشاء أية منشأة صناعية أو خدمية أو سياحية داخل الحراج باستثناء منشآت السياحة البيئية، كما يمنع إنشاء أية منشآت صناعية تستخدم النار، أو تسبب نفاياتها الغازية، أو السائلة، أو الصلبة، أي ضرر على الحراج على أي بعد، أما المنشآت غير ذات الضرر فتنشأ على مسافة لا تقل عن 500 متر عن حدود الحراج».

أما بموجب القانون الجديد، فقد نصت المادة 17 منه على ما يلي:

أ_ يمنع إنشاء أية منشأة ثابتة مهما كان نوعها، أو طبيعتها، داخل الحراج وحرمه باستثناء المنشآت المسموح بإنشائها بموجب هذا القانون.

ب_ يمنع إنشاء أية منشأة تسبب نفاياتها الغازية، أو السائلة، أو الصلبة، ضرراً للحراج على مسافة تقل عن 1000 متر من حرم الحراج.

ج_ يمنع إنشاء أية منشأة خدمية، أو صناعية، أو زراعية، أو سياحية، غير ضارة بالحراج على مسافة تقل عن 10 متر من حرم الحراج.

د_ تصنف المنشآت من حيث ضررها بالحراج بقرار من الوزير، بالتنسيق مع وزارات الصناعة والسياحة والإدارة المحلية والبيئة.

ه_ يسمح بإقامة الأبنية السكنية على الأملاك الخاصة المجاورة لحراج الدولة، إذا كانت هذه الأبنية واقعة داخل المخططات التنظيمية، ووفق نظام ضابطة البناء على أن تتخذ احتياطات الأمان اللازمة.

بالمقارنة بين النصين، نتوقف عند أهم نقاط التراجع في الحماية حسب ما يلي:

_ كل المنشآت التي تسبب ضرراً على الحراج كانت ممنوعة على أي بعد بموجب القانون القديم، بينما أصبحت بموجب القانون الجديد مسموحة على بعد 1000 متر من حرم الحراج.

المنشآت غير ذات الضرر أصبحت على بعد 35 متراً من حدود الحراج أي كأنها بداخله عملياً

_ المنشآت غير ذات الضرر كانت مسموحة على مسافة لا تقل عن 500 متر عن حدود الحراج، بينما أصبحت بموجب القانون الجديد مسموحة على مسافة لا تقل عن 10 متر من حرم الحراج.

وهنا لا بد لنا من التذكير بحرم الحراج حسب التعريف بموجب القانونين، فبموجب القانون 25 هو: «منطقة محيطة بالحراج بعمق 200 متر تبدأ من كل حد من حدود المنطقة الحراجية».

بينما بموجب القانون الجديد فهو: «منطقة محيطة بالحراج وخالية من المنشآت بعمق 25 متراً تبدأ من كل حد من حدود الأراضي الحراجية».

بمعنى آخر فإن المنشآت غير ذات الضرر أصبحت على بعد 35 متراً من حدود الحراج، أي كأنها بداخله عملياً، والمنشآت الضارة على بعد 1000 متر فقط، مع العلم أن تصنيف المنشآت من حيث الضرر تركت للوزير بالتنسيق مع وزارات أخرى، ولا أحد يمكن أن يعلم مآلاتها التنفيذية!

تراجع واضح

لعل مقدار وحجم التراجع بين القانونين حسب الملاحظات أعلاه واضح وجلي، ليس على مستوى ما يمكن أن يلحق بالحراج من ضرر من خلال المنشآت الصناعية أو غيرها، التي من الممكن أن يسمح لها بالإشادة داخل الحراج أو بالقرب من حرمه، بل ومن خلال تراجع حدود الحرم الحراجي نفسه، والذي أصبح 25 متراً فقط. بالإضافة للانتهاكات التي ستتعرض لها الحراج بذريعة حق الارتفاق، والتخصيص الذي قد تتعرض له الأراضي الحراجية.

ولعل من المفروغ منه: أن هذا التراجع لا يصب إلا في مصلحة أصحاب الاستثمارات الصناعية والسياحية والزراعية وغيرها، على حساب الحراج والغابات، ناهيك عن الاستثمارات العقارية التي شرعت لها بوابة الانتشار والاتساع في الأملاك الخاصة المجاورة للحراج كذلك الأمر.

وللحديث تتمة ومتابعات، مع ملاحظات إضافية، في أعداد قادمة..

وجدتها

■ د. عروب المصري

السلوك البيئي

يرى الكثيرون أن الحفاظ على البيئة يكون في تغيير السلوكيات الفردية «إعادة التدوير، وشراء السيارات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود، وما إلى ذلك»، في حين أن أكبر الملوثين هي: الشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

فحين يتقلص الغضاء الأخضر الحضري بسرعة، ويهاجر البعض إلى الريف في ارتداد إلى الزراعة كرد فعل فردي على الاستخدام الواسع للكائنات المعدلة وراثياً، والمواد الكيميائية المختلفة. وتميل الطبقات الوسطى وذوو الياقات البيضاء إلى استهلاك الأغذية العضوية. ويتجه استخدام الألواح الشمسية الفردية أيضاً إلى الازدياد، ويصبح فصل النفايات العضوية ومزجها في تربة النباتات على شرفة المنزل محاولة يائسة للحل.

لكن مثل هذه الجهود الفردية تشبه قطرة في المحيط، إذا نظرنا إلى الآليات المدمرة التي أطلقتها الرأسمالية الحالية. لن يكفي أي جهد فردي لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وذلك ببساطة لأن هذه الانبعاثات التي تسبب تغير المناخ تأتي بشكل كبير من الشركات متعددة الجنسيات. فعلى الذين يفرون من المدن إلى الريف مواجهة شركات التعدين، أو شركات المياه التي تحاول احتكار موارد المياه. لا يبدو فرار الفرد أو الهروب من تدمير الطبيعة للرأسمالية خياراً. يجب دمج الأعمال الفردية في صراع أكثر عمومية ضد الرأسمالية. من ناحية أخرى، رغم أن الجهود الفردية ليست عبثاً تماماً. وقد تؤدي مثل هذه التغييرات إلى إثارة النقاش، حتى لو كان ذلك على المستوى المحلي.

إن تلويث الطبيعة بالنسبة للفقراء أمر مكلف للغاية. وعلى سبيل المثال: حتى وسائل النقل العام الأساسية مكلفة للغاية بالنسبة لشخص يعمل بالحد الأدنى للأجور. إن الأسر الفقيرة مجبرة على توفير الطاقة. يجب على الناس زراعة الخضراوات في حدائقهم الصغيرة لخفض نفقات البقالة، ربما هذا لا يجعلهم خبراء بيئيين في حد ذاته، لكنه يثير قضية يتستر عليها بعض علماء البيئة: الطبيعة الطبقية للنضال البيئي. النضالات البيئية الأخيرة ضد محطات الطاقة الكهرومائية والألغام، لا يمكن أن تنحصر في حماية الطبيعة.

واليوم، هناك بالفعل اهتمام متزايد تجاه كتابات ماركس عن علم البيئة. مع أنه بالطبع من الصعب مقارنة تدمير النظام البيئي خلال فترة ماركس ـالتي كانت مرحلة مبكرة من الرأسماليةـ مع ما يحدث اليوم.

aroub@kassioun.org

كلية الإنسان تتفكك بمعادلات كمية «1»

يشكل التطور التاريخي للعلوم عامة وللعلوم الاجتماعية بخاصة انعكاساً لكيفية عمل العلم السائد، وتعاطيه مع الأبحاث والأفراد عامة. شكلت النظريات والأبحاث التي قام بها العلم مع بداية تطوره، أرضية استعان بها العلم لاحقاً في تطوير نفسه كأداة لفهم، إما عمل البيئة ككل أو لفهم كيفية تطور الحياة الاجتماعية والنفسية للبشر. هذا حتى لو أخذنا العلم بانفصاله عن التطورات السياسية التي رافقته. وكان لأغلب العلماء في بداية تطوير قسم من العلوم، أبحاثاً عديدة «أغلبها نوعية» استناداً لأرضية بحثية تحكم عملهم.

■ مروى صعب

ينفصل المنهج البحثي الرسمي السائد في العلوم إلى قسمين: نوعي وكمي، ومع تفكيك العلم السائد، أصبح للقسمين تفرعات كثيرة، تستعمل في حد البحث ضمن معالجة موضوع واحد مباشر، عبر عزل العوامل المؤثرة الأخرى. وحولت التركيز في الأبحاث من منهج بحثي نوعي، إلى منهج بحث كمي، في العلوم الاجتماعية بخاصة. وأصبحت لغة الأرقام سائدة لكي تثبت «علمية» البحث ومصداقيته، وقدرته على عكس نتائجه على شريحة كبيرة من البشر.

في ما يسمى عصر ما بعد الحداثة في العلوم، بدأت تطغى على علم النفس والعلوم الاجتماعية عامة، الإحصاءات الكمية التي تقيس العوامل من خلال مدى ترابط العناصر عبر الفروقات الرقمية. للتوضيح إن الإحصاء في العلوم الاجتماعية هو عبارة عن ملء استبيانات بأسئلة محددة من قبل صاحب الاستبيان، لكي يستخلص نتيجة عنصر من العناصر المبتغاة. فإذا أردنا معرفة مدى الاكتفاء الذي يتمتع به الأفراد في عملهم، علينا أن نسأل عن كمية ساعات العمل، المدخول، ساعات الراحة، العلاقات الاجتماعية في العمل وأحياناً خارج العمل، الطموح، والهدف. الأسئلة التي تتم الإجابة عنها من قبل عيّنة محددة، تستند إلى نظرية حول الاكتفاء في العمل مثلاً، وتطال فكرة معينة في قياس أي عامل، إما مدى التأثير أو كيفية الادراك أو إلخ... الارتفاع في نسبة الاستناد إلى البحث الكمي في العلوم الاجتماعية، الذي حصل في التسعينات، رافق التغيرات السياسية العالمية التي جرت حينها، وسيطرة القطب الواحد على العالم وما يحتويه. وارتفعت أسهم مصداقيته ليشكل اليوم إحدى الحجج في نقض أو تفسير عامل اجتماعي أو نفسي، ولهذا عدة أسباب ونتائج.

فصل النظرية عن التطبيق

الاستناد إلى الأبحاث الكمية، أو صب الاهتمام في إيجاد علاقة رقمية بين العوامل، غير منفصل عن النظرية التي تحمل منهج البحث. كون التفكيك في العلوم الاجتماعية والتخبط الحاصل، وجدا مخرجاً في تثبيت هذه النظريات، التي تعزل العامل البيئي عن العوامل الأخرى مثلاً. كما استطاع صب التركيز على بعض العوامل عازلاً أخرى، أو التركيز في الأبحاث على الفروقات الأثنية والجنسية. والاستناد إلى المنهج البحثي الكمي والتعقيدات التي تصطنع في عرض الأرقام، عَزَل الرّبط بين فرضية و/أو أسئلة البحث وبين النتيجة. كون معظم الفرضيات و/أو أسئلة البحث التي تستعمل في هذه الأبحاث، تصاغ مستندة إلى العوامل التي تطرحها، وتغيّب العوامل الأخرى غير المطروحة. مثلاً: ربط الآليات الدفاعية «النفسية» بالفروقات الجنسية، وتغييب الفروقات الاجتماعية والطبقية.

عبر معظم الأبحاث الكمية، إلا بعضها التي تترافق مع أبحاث مخبرية، نستطيع فقط ربط أو إيجاد علاقة متبادلة بين عنصرين أو عاملين «أو أكثر من اثنين فقط». وهي غير قادرة على ربط السبب بالنتيجة. هذا لكون النظرية المستندة إلى معظم هذه الأبحاث في العلم السائد، مفككة في مضمونها، وما يمكن أن تقدم.

رفع الحيادية

استناد المنهج البحثي «كما التحليل والمواقف في الحياة عامة» إلى نظرية «مثلما نستند إلى فكر في تحليلاتنا واتخاذنا للمواقف» يرفع عنه الحيادية في الأبحاث، ويضعه خلف النظرية في تشويه العلوم ونتائج الأبحاث، واستخدامها في تسطيح البشر واستغلالهم «بطريقة علمية». وتغليب المنهج البحثي الكمي على النوعي في الأبحاث، مرتبط بتفكيك العلوم، كون المنهج البحثي أولاً: يجب أن يتمكن من الإجابة عن فرضية و/أو أسئلة البحث، وثانياً: في كون البحث المتكامل يحتاج إلى نظرية ومنهج بحثي متكامل، لا يفصل بين الكمي والنوعي بل يتعامل مع العلوم والأفراد بكلية. أما العيّنة والصعوبة المصطنعة للمعادلات الرياضية التي تستخدم في الإحصاء، بالإضافة إلى السيطرة على العلوم عبر المنهج البحثي، فهي أسباب أخرى في التركيز على المنهج البحثي الكمي في العلوم الاجتماعية عامة، والتي سنتطرق إليها في المقال القادم.

الاستناد إلى المنهج البحثي الكمي والتعقيدات التي تصطنع في عرض الأرقام عَزَل الرّبط بين فرضية وأسئلة البحث وبين النتيجة

الأسلحة الروسية تفتك بالهيمنة الأمريكية

لم يكن خطاب الرئيس بوتين أمام الجمعية الاتحادية هذا العام تقليدياً، بل يمكن اعتباره علامة فارقة في تغير موازين القوى الجاري، ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية القائمة.

■ ديمة كتيلة

الجديد والنوعي في الخطاب، على الصعيد العسكري والاستراتيجي، هو ما يمكن اعتباره استكمالاً لعملية ضرب التفوق العسكري الأمريكي، مع الإعلان عن أنواع جديدة من الأسلحة تمتلكها روسيا، ليس لها مثيل، ولا تستطيع المضادات الأمريكية التصدي لها. هذا بالإضافة إلى ما تطرق إليه الخطاب من تغيرات داخلية كبرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، تتمثل بهدف مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بنسبة 150% في منتصف العقد المقبل، وتوسيع هامش الحريات، وزيادة الإنفاق على الصحة وغيرها...

ماهي الأسلحة الروسية الجديدة؟

الأسلحة الروسية الجديدة التي تم الإعلان عن بعض منها، تم اعتماده ودخل حيز التجريبً، والبعض الآخر لا يزال في طور التصنيع والتطوير. وحسب الرئيس بوتين فقد اعتمدت القوات المسلحة الروسية أكثر من 300 نموذج جديد من المعدات العسكرية منذ عام 2012، وأن تجهيز القوات المسلحة الروسية بالأسلحة الحديثة ازداد 3,7 مرات.

الرئيس الروسي أكد في خطابه أن موسكو تصنع منظومات أسلحة استراتيجية غير بالستية، تعجز منظومات الدفاع الجوي عن اعتراضها، قائلاً: «بدأنا بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة الاستراتيجية، التي لا تستخدم مسار الصواريخ البالستية عندما تتحرك نحو الهدف. وبالتالي فإن منظومات الدفاع الصاروخي لا تنفع أمامها». وكشف بوتين عن عملية اختبار ناجحة تمت في نهاية عام 2017 لإطلاق صاروخ مجنح يعمل على الطاقة النووية. هذا بالإضافة إلى تطوير أسلحة جديدة أخرى موضحة بالشكل المرفق.

دلالات ورسائل

من المؤكد أن إعلان بوتين عن الأسلحة الحديثة في خطابه الأخير، يحمل دلالات أبعد من التأثير على الانتخابات الرئاسية المقبلة، فهو يمثّل رسائل معلنة وواضحة لواشنطن، بأنه وإن كانت محصلة الفروقات في القدرات العسكرية التقليدية هي في مصلحة واشنطن، فإن موسكو اليوم تقف على أعلى منصة علمية فيما يخص السلاح، وأن تغيراً متسارعاً وجدياً يحدث على صعيد التوازنات العسكرية وقدرات الردع. أي: أننا اليوم نقف على مفترق طرق، وفي حال استمرت واشنطن في حربها غير المعلنة ضد موسكو وحلفائها، أو ارتكبت أية حماقة أو تصعيد عسكري، فإنها ستكون عاجزة عن مواجهة القوة العسكرية الروسية. وهو ما عبر عنه بوتين صراحةً بقوله: «أعتقد بأنه من واجبي أن أؤكد أن أي استخدام للسلاح النووي ضد روسيا أو حلفائها، سواء أكان بقوة صغيرة أو متوسطة أو أخرى، سنعتبره هجوماً نووياً على بلادنا. والرد سيكون فورياً مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب».

تقييد واشنطن، والأمن الدولي

تتعلق الرسائل المرتبطة بالتكنولوجيا العسكرية الجديدة، بالحفاظ على أمن روسيا وضمان التكافؤ الاستراتيجي، ومن ثم حماية الأمن الدولي، بالربط مع انسحاب واشنطن من معاهدة إزالة الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى، المبرمة مع موسكو، هذا ما أعرب عنه الرئيس بوتين. واشنطن بالمقابل أعربت عن خيبة أملها على لسان وزير الدفاع الأمريكي جون رود: «نحن على علم بتطور الأسلحة الروسية ونحن قلقون بشأن بعض التغييرات في العقيدة العسكرية الروسية وبرنامج التدريبات العسكرية، لكننا نشعر بخيبة أمل، لأن الرئيس الروسي قرر تقديمها بالضبط، كما يراها».

من الطبيعي أن تشعر واشنطن بخيبة الأمل، بل أكثر من ذلك، وهي محقة بعد كسر تفوقها العسكري، وإضافة بعد آخر وهام لتراجعها، بالتزامن مع التراجع الاقتصادي أمام النموذج الجديد الذي تعمل روسيا أيضاً مع شركائها، وتحديداً الصين على استكماله، وتراجع دورها السياسي والقدرة على التأثير في المؤسسات الدولية، أي: أن جميع مقومات كسر الهيمنة الأمريكية للأبد أصبحت حقيقة ملموسة وواقعاً.

أحدث أنواع الأسلحة

منظومة الصواريخ الاستراتيجية «سارمات»

- صاروخ ثقيل عابر للقارات
- مجموعة واسعة من الذخيرة النووية
- فترة طيران قصيرة
- يخترق منظومات الدفاع الصاروخية والجوية
- غير محدود المدى

منظومة الصواريخ «كينجال» «الخنجر»

- يفوق الصاروخ سرعة الصوت 10 مرات
- القدرة العالية على المناورة
- يخترق منظومات الدفاع الجوية والصاروخية
- يحمل الذخيرة النووية والتقليدية

الصاروخ المجنح غير محدود المدى الذي يعمل على الطاقة النووية

- يحلق على ارتفاع منخفض ويصعب اكتشافه
- يعمل على الطاقة النووية
- غير محدود المدى
- يخترق منظومات الدفاع الجوية والصاروخية
- لا يمكن التنبؤ بمسار التحليق

منظومة الصواريخ الاستراتيجية «أفغارد» المزودة بصواريخ مجنحة تفوق سرعة الصوت

- سرعتها تفوق الصوت
- تحليق في الطبقات الكثيفة من الغلاف الجوي على مسافات عابرة للقارات
- القدرة العالية على المناورة
- تخترق منظومات الدفاع الجوية والصاروخية

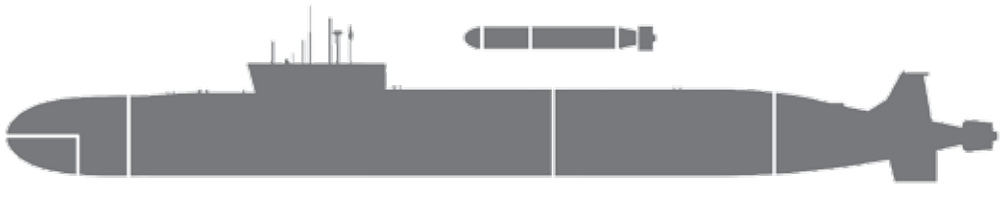

المنظومة المحيطية المتعددة الأغراض المزودة بمركبة مسيرة، وتعملان على الطاقة النووية

- غير محدودة المدى
- انخفاض مستوى الضجيج
- القدرة العالية على المناورة
- تحمل الذخيرة النووية والتقليدية
- صغيرة الحجم
- القوة النوعية العالية

في عالم اليوم، لم تعد تجري الأمور كما تشتهي واشنطن، وكما اعتادت سابقاً، فها هي صفعة أخرى تتلقاها على صعيد العلاقات الدولية، مع تطور الأحداث اتجاه طرد سفينتها بعيداً عن الكوريتين، وبأيدي الكوريين أنفسهم.

كوريا كغيرها... إلى الحلّ سِرا!

أخيراً، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سيزور كوريا الديمقراطية، وسيلتقي بالرئيس الكوري، كيم جونغ أون، قبل نهاية شهر أيار المقبل، وذلك بعد مسلسل طويل من التهديد والوعيد الأمريكي، فهل انصاعت كوريا الشمالية حقاً للمطالب الأمريكية، كما تدعي بعض التحليلات وتروج له وسائل الإعلام؟ أم أن واشنطن هي من رضخت للأمر الواقع؟

■ يزن بوظو

مسبب انقسام الكوريتين الأول يتراجع

ترتبط مؤشرات الانفراج الحاصلة اليوم في الأزمة الكورية بالتغيرات الجارية على صعيد التوازنات الدولية. فجذور الأزمة تمتد إلى خمسينيات القرن الماضي، عندما عملت الإمبريالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على زجّ كوريا، كغيرها من الدول، في حرب داخلية طاحنة، تبعها تقسيم شبه الجزيرة الكورية في منتصف الخمسينيات إلى دولتين متصارعتين شمالية وجنوبية، لتستمر الخلافات، ويتجذر الانقسام أكثر فأكثر تحت ظلال التوازن الدولي السابق، القائم على الهيمنة الأمريكية المنفردة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث وجدت بيونغ يانغ نفسها في مواجهة تهديد مباشر من الإمبريالية الأمريكية، مما دفعها إلى ما يشبه «العزلة» والتركيز على بناء قدرات عسكرية قادرة على رفع مقومات الردع المفقود.

ولكن مع التغيّر في موازين القوى الدولية اليوم، والذي من ضمنه تراجع الولايات المتحدة المتسارع، بدأت تنشأ فضاءات سياسية جديدة في مختلف دول العالم، دافعة العديد من القضايا العالقة نحو منحىً آخر، وفي هذا السياق تعبّر الكوريتان هذه المرة، عن إحدى نتائج ملامح الفضاء الجديد بجانبه العملي، المتمثّل بالتفاهمات، والحلّ السلمي للخلافات.

خطوة إلى الأمام

لقد جرى مؤخراً وتحديداً في حفل اختتام دورة الألعاب الأولمبية، في بيونغ تشانغ بكوريا الجنوبية، يوم الأحد 25 شباط، تقارب هام تمثّل بإرسال بيونغ يانغ، عاصمة كوريا الشمالية، وفداً دبلوماسياً ليتواصل بشكل رسمي ومباشر لأول مرة مع نظرائه في سيئول، عاصمة كوريا الجنوبية، حيث قدّموا لهم دعوة للذهاب إلى الشمال، بمحاولة لدفع الأمور نحو تشكيل نواة عمل هدفها الحوار، الأمر الذي وَجد بالمقابل ترحيباً من الطرف الجنوبي، مما شكّل تطوراً جديداً، حيث تختلف هذه الدبلوماسية بالتعاطي بين الجانبين على ما اعتدناه من ظروف تحيط بتاريخ الأزمة في شبه الجزيرة الكورية وأدوات إدارتها.

ولكن ما لبثت الأمور تأخذ ذلك المنحى الإيجابي، حتى بدأ الأمريكي بالعمل مسرعاً على ثنائية الضغط والاستفزاز الممارسة على الكوريتين، لتأخذ الشمالية نصيبها من حزمة عقوبات جديدة، باعتبارها الأداة الأمريكية المعتادة والمتبقية، للاستفزاز وتأجيج التوتير، ولكنها لم تثمر في نهاية المطاف، وأتت بنتائج عكس المرجوة منها، فبعد بضعة أيام طرحت كوريا الجنوبية نفسها كوسيط بين بيونغ يانغ وواشنطن، لأول مرة أيضاً، وقدمت مبادرة لحوار بين كوريا الديمقراطية والولايات المتحدة، والذي تم الاتفاق عليه، بتأكيد من وزراء خارجية البلدين، قريباً.

مصلحة الكوريتين واحدة

تجدر الإشارة إلى أنه في حقيقة الأمر لا تشكل كوريا الديمقراطية، باعتبارها واحدة من الدول الطرفية، تهديداً مباشراً لواشنطن، مركز المركز الرأسمالي، بأي شكل من الأشكال، حيث أكدت بيونغ يانغ بشكل متكرر أن هدف التجارب الصاروخية التي تجريها، والتي تشير التقديرات العسكرية إلى أنها تحتاج سنوات عدة قبل أن تتحول إلى «تهديدٍ نووي جدي»، هو تحصين نفسها ضدّ التدخلات السافرة، داعية في مناسبات عدة إلى فتح أقنية الحوار بشرط ضمان وضع حدٍ كامل لهذه التدخلات.

ولكن «التهديد» النووي لكوريا الديمقراطية ما هو إلّا ذريعة يستخدمها الأمريكيون لخلق التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وتبرير تواجدهم العسكري هناك، والمقصود بها استهداف الصين أولاً، الدولة الصاعدة والمنافسة.

ولكن اليوم، ومع سرعة وتوسع التغييرات الاقتصادية التي بدأت شرقاً، والتي تناقض مصلحة الغرب وسياساته الاقتصادية، والعمل الجاري على كسر هيمنة الدولار بشكل أساس، وبالتوازي مع تراجع واشنطن قسراً عن مختلف الملفات السياسية حول العالم، وخساراتها المتتالية. تقف شبه الجزيرة الكورية في ظل ظروف موضوعية تدفع باتجاه ضرورة التعاطي بطريقة مغايرة مع أزمة البلدين، بما يضمن مصلحتيهما في الاستقرار الداخلي والمحيط على مختلف الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

ليس لأحد إمكانية إنكار دور روسيا والصين في هذا التقارب الكوري فمصلحتهم اليوم ترتكز على سياسة إخماد الأزمات وإطفاء الحرائق

خطوة للخلف

إن واشنطن مدركة لتراجعها، ومدركة للتغيرات السياسية الاقتصادية الكبرى التي تقودها دول الشرق الصاعدة، والتي هي أعجز اليوم عن التحكم بها، الأمر الذي يدفعها للتصرف على مختلف الملفات وفق سياسة الخروج بأقل الخسائر الممكنة... وما موافقتها على قبول الحوار مع بيونغ يانغ إلا رضوخ للأمر الواقع ومحاولة لإرسال إشارات تُراضي بها خصومها في الشرق، الصين وروسيا.

فالأمور تجري في شبه الجزيرة الكورية نحو تثبيت نمط معين يضمن خروج واشنطن من المنطقة، وهو ما يعطي الضمانات لكوريا الديمقراطية للمضي قدماً بالحل والحوار والتحركات الدبلوماسية الجارية.

القوى الصاعدة وإطفاء الحرائق

أخيراً، ليس لأحد إمكانية إنكار دور روسيا والصين في هذا التقارب، فمصلحتهم اليوم ترتكز على سياسة إخماد الأزمات، وإطفاء الحرائق حول العالم، ومن ضمنها أزمة الكوريتين، خاصة وأنهم على الحدود مع الصين، ففكرة حوار الكوريتين بهذا الشكل انطلقت أولاً من تصريح روسيّ في منتصف العام الماضي، بالتوازي مع التصريحات والمواقف الصينية المؤيدة والداعمة لها، إضافة إلى ما سبقها من مواقف وتصريحات سياسية، ومواقف وقرارات في مجلس الأمن قد أفضت بالمحصلة إلى فتح باب للحلّ الذي نشاهده اليوم.

إن ما يجري ليس إلّا مقدمة صغيرة للحل النهائي

الحل الحقيقي، ذاك الذي يُعنى به شعب شبه الجزيرة الكورية بالدرجة الأولى، والغائب حتى الآن عن دوره الفعّلي، لم يبدأ بعد، وإن هذه المقدمات تشكل مفاتيح وأدوات سيلتقطها في نهاية المطاف، ليبدأ بشق طريقه وفرض نفسه، ذلك بدفع الأمور جدياً ليس وفقاً لمصلحة حكوماتهم المحلية، أو الحكومات الإقليمية والدولية سواء الصديقة منها أو المعادية، وإنما لمصلحته التي تُفضي في نهاية المطاف – وإن بدى الأمر مستحيلاً الآن– إلى تغييرات كُلية وإعادة الوحدة بين البلدين وإن طال ذلك قليلاً.

إيران الإقليمية بإطلالة دولية

وصل وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، في 5 آذار الجاري، إلى العاصمة الإيرانية طهران، في زيارة كان من أهم أجندتها التحضير لزيارة الرئيس الفرنسي ماكرون، التي إن حدثت فستكون أول زيارة رسمية لرئيس أوروبي إليها، منذ استلام السلطة الحالية للحكم عام 1979.

■ سيبان حوج

اللافت وربما المضحك في وسائل إعلام البترودولار، من صحف وفضائيات، استباقها للزيارة، والحكم عليها بالفشل الذريع، حتى قبل حصولها، فوسائل الإعلام المفطومة على السيادة الأمريكية، غير الموجودة حالياً، تتخبط اليوم في عالمٍ بات متعدد الأقطاب.

أجندة سياسية

حسب ما صرح به لودريان نفسه قُبيل الزيارة، فإنّ الأجندة تتضمن ثلاث نقاط رئيسة ينبغي تناولها في إيران، وهي بـ: الاتفاق النووي وبرنامج إيران الصاروخي، ونفوذها الإقليمي، بالإضافة إلى بعض القضايا التقنية والبروتوكولية، كافتتاح معرض متحف اللوفر في طهران.

هنا تجدر الإشارة، إلى أن الأجندة افتقدت نقاش قضايا اقتصادية جديّة، أو صفقة ما ذات قيمة كبيرة، مما يوحي أن الزيارة طابعها سياسي بحت، ومما يؤكد ذلك هي الشخصيات التي سيقابلها لودريان، والتي تتمثّل برئيس الجمهورية، ووزير الخارجية، ورئيس مجلس الشورى، وأدميرالات مختصين بالشؤون العسكرية والاستراتيجية.

تخبّط إعلامي

يمكن تقسيم التناول الإعلامي للزيارة إلى طريقتين في التعامل:

طريقة متأنية ومتريثة نسبياً تشمل وسائل إعلام أوروبية وأمريكية «عقلانية» والتي تعتبر أن حكوماتها مستفيدة عملياً من تحسين العلاقة مع طهران، لاعتبارات اقتصادية وجيوسياسية.

بالإضافة إلى طريقة أخرى اتبعتها وسائل إعلام خليجية وأمريكية متشددة، تمثّلت بالحكم المسبق على الزيارة بالفشل نظراً لـ«تشدد» طهران حسب وسائل الإعلام هذه، وترى أن العقوبات هي الطريقة الوحيدة التي تفهمها إيران.

لكن وبقليل من التأني وصرف النظر عن إعلام البترودولار، يمكن الانتباه إلى أنّ تصريحات، لودريان، لم تكن متشددة كما هي مُصوَرة إعلامياً، بالإضافة إلى أنّه لم يحدد ماذا يعني بمناقشة الاتفاق النووي، ولكنه أكد على وجوب المحافظة عليه، ولم يحدد أي موقف واضح وحاسم وصريح اتجاه الصواريخ الإيرانية، ونفوذ طهران الإقليمي، سوى بإبداء بعض القلق الدبلوماسي، ما يعني أن كل شيء قابل للتفاوض، إن لم نقل أن الفرنسيين ربما يعتبرون هذه القضايا حقاً طبيعياً لإيران في منطقة مشتعلة نسبياً.

واقع جديد

إن لم يكن من الممكن الحكم على الزيارة بالنجاح أو الفشل، فمن الممكن هنا التأكيد على جملة المسائل التالية:

أولاً: فرنسا هي بارامتر أوروبا السياسي، على الأقل من الناحية الإعلامية، أي :أن ما تقول به فرنسا يمكن اعتباره توجهاً عاماً للقارة العجوز كلها، والقول بإمكانية حدوث زيارة ماكرون، يعني أن أوروبا كلها ستنفتح على إيران.

ثانياً: إيران دولة ذات إمكانات اقتصادية، حيث يبلغ تعدادها السكاني حوالي 80 مليون نسمة، بكفاءات عالية نسبياً على الصعيد الإقليمي، متوزعين على مساحة تقارب 1,6 مليون كم مربع، حوالي 20% منها صالحة للزراعة، أنتجوا حوالي 800 مليار دولار في عام 2011، تحت ضغط العقوبات، فيما يتراوح دخل الفرد الواحد بين 4000 إلى 10000 دولار سنوياً، وهي رابع أكبر منتج للغاز عالمياً. أي: أن دولة بهذه المواصفات تُعتبر سوقاً جذابة لأية جهة تبحث عن استثمارات جديّة.

ثالثاً: للولايات المتحدة أسباب كثيرة تدفعها للاشتباك مع إيران، أهمها :أن إيران ستصبح دولة نووية، أي: أنها ستصبح مستقلة نسبياً في مسألة اعتمادها على البترول المُحتكر أمريكياً لتوليد الطاقة، مما يعني فتح الأفق واسعاً أمام التطور الصناعي والتكنولوجي، الأمر الذي لا يبدو أنّه مشكلة بالنسبة لأوروبا لأنها بالأساس ليست في موقع المُحتكر الذي يمكنّها من مقارعة الولايات المتحدة.

رابعاً: لا يمكن اعتبار من يظن أنّ الصواريخ الإيرانية تهدد أوروبا إلّا أنه مستفيد من هذه النكتة، وبالتالي يبرر لنفسه تواجداً عسكرياً في مناطق تستوجبها هذه النكتة، أو جاهل لا يفقه من الأمور إلا ما تستفرغه وسائل إعلام البترودولار، من دماء ضحايا ونحيب أمهات، لقد ولّى الزمن الذي كانت فيه الدول تجتاح بعضها البعض، فالتوازنات الدولية الحالية هي حالة فريدة من نوعها، ولا تسمح بهكذا حماقات.

إن النتيجة التي نتوصل إليها، بناءً على ما سبق، هي: أن أوروبا لا تريد إيران قوية ومستقلة، ولكن الأمر خرج عن إرادتها، فالتوازنات الدولية والإقليمية الحالية لا تسمح بغير ذلك، وبالتالي هي مضطرة للتعامل معها كقوة مستقلة إقليمية ذات إطلالة دولية، وسوقها مغرية جداً وواعدة، مقارنةً بمحيطها، وبالتالي يكون الخيار الأمثل، هو: التعامل معها على هذا الأساس، كما أن التمسك الأوروبي بالاتفاق النووي ومد الجسور سياسياً واقتصادياً مع طهران، خلافاً للإرادة الأمريكية، هو تعبير عن الخلاف الأمريكي الأوروبي الذي يتعمق يوماً بعد يوم، مع تعمق التراجع الأمريكي، الأمر الذي تدركه أوروبا، التي تحاول البحث عن حبال للنجاة بعيداً عن المركب الأمريكي الغارق.

الصورة عالمياً

• دعت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وزارة الخارجية إلى مباشرة فورية للتفاوض مع روسيا، حول الاستقرار الاستراتيجي، بعد تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول سلاح نووي جديد.

• أعلن وزير الاقتصاد الروسي، ألكسندر نوفاك، أنه من المحتمل أن تنضم إيران إلى عضوية الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا في شهر أيار القادم، مما سينمي العلاقات التجارية بين الجانبين.

• قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: إن الحل الأمثل لنزع فتيل خلاف تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هو: استثناء الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية.

• أعلن البيت الأبيض: أن وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، الذي يقوم بجولة في دول إفريقية، أجرى لقاءً مع رئيس كينيا، أوهورو كينياتا، تناول قضايا متعلقة بمكافحة الإرهاب.

• أعرب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، عن قلق موسكو إزاء تنامي نشاطات تنظيم «داعش» في أفغانستان، الأمر الذي يهدد بتوسعه إلى مناطق أخرى بما فيها آسيا الوسطى.

• قال المرشد الإيراني الأعلى، علي خامنئي: إن طهران لن تتفاوض بشأن وجودها في منطقة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة وأوروبا، بل مع دول أخرى في المنطقة فحسب.

كارثة الإحسان الرأسمالي وتنميته...

خلال العقدين الماضيين، تنامى قطّاع الإحسان من حيث: عدد المؤسسات الخيريّة، وحجم هباتها السنويّة، ومجال نشاطها. وفي حين أنّ معلومات تفصيليّة دقيقة عن إنفاقهم الكلي في التنمية الدولية غير متاحة للعموم، فإنّ التقديرات تتراوح ما بين 7 مليار إلى 10 مليار دولار سنوياً. نقدم فيما يلي خلاصة لدراسة طويلة وتفصيليّة عن هذا الموضوع.

■ جينس مارتينز وكارولين سيتز
تعريب وإعداد: عروة درويش

يتركز إنفاق المؤسسات الخيرية على قطّاعات محددة، وخاصة في قطّاع الصحة، بينما تبقى قطاعات أخرى ذات تمويل ضئيل. في عام 2012 أنفقت أكبر ألف مؤسسة خيريّة أمريكيّة حوالي 37% ممّا تخصصه للهبات الدولية على مشاريع القطّاع الصحي، و11% على مشاريع بيئيّة، و4% على مشاريع في مجال حقوق الإنسان.

سطوة الإحسان الرأسمالي

في الوقت ذاته، أصبحت المؤسسات الخيريّة منخرطةً بشكل متزايد في مقاربات وأولويات نظام مشاريعُ الأمم المتحدة. ففي نيسان 2013، أقامت الأمم المتحدة حدثاً خاصاً بدور الإحسان ومنظماته في إعداد جدول تنمية ما بعد 2015. وبالتزامن معه لخّص المنظمون: «تنشط المنظمات الخيريّة في التعاون التنموي الدولي أكثر من أيّ وقت مضى، وقد أدركت القيمة الكبرى للتشارك مع بعضها البعض ومع غيرها من حاملي الأسهم. ففي حين يصعب تقدير مساهمتهم بشكل كلي بالأرقام، فإنّ المنظمات الخيريّة مؤهلة بشكل جيد لتلعب دوراً هاماً أكبر في معالجة تحديات التنمية المستدامة، وذلك عبر مقاربات خلّاقة. وعليه، فإنّ هذه المنظمات تملك فرصةً لتلعب دوراً حاسماً في تنفيذ جدول أعمال التنمية ما بعد 2015».

تلعب مؤسسة «بيل وملايندا غيتس» دوراً خاصاً في هذا المجال، حيث تتخطّى أصولها ومنحها السنوية بكثير مؤسسات خيريّة أخرى. وكذلك هنالك مؤسسة «الأمم المتحدة الخيريّة»، وذلك تحديداً بسبب علاقتها الخاصة بالأمم المتحدة، وعلاقتها القريبة من مجلس أمن الأمم المتحدة.

ومن المهم أن ندرك، أنّ هذه المشاركة الزائدة قد تمّ الترحيب بها وتشجيعها بكل تأكيد، وليس من قبل مجلس أمن الأمم المتحدة ورؤساء وكالاتها الأخرى وحسب، بل أيضاً من قبل العديد من الدول الأعضاء فيها، ليبدو ذلك إقراراً منهم بعدم قدرة الحكومات وحدها على حلّ مشاكل العالم. وبكل تأكيد، ترى بعض هذه الدول في الأمر وسيلة لتخفيف الضغط عن ميزانيات التنمية لديها، أثناء الاستمرار في السياسات الضريبية والاستثمارية، التي تعطي الأفضلية للأثرياء. حتّى الملياردير الأمريكي وارن بوفيه، صاحب مؤسسة «بوفيه» الخيريّة، تطرّق لهذا الأمر أثناء لقاء أجراه مع صحيفة النيويورك تايمز عندما أعلن:

«في حين أنّ معظم الأمريكيين يكافحون ليعيشوا بأجورهم لآخر الشهر، نستمرّ نحن الأثرياء جداً بالحصول على اقتطاعات ضريبيّة مذهلة. بعضنا مدراء استثمار يجنون المليارات من عمالتهم اليوميّة، ولكن يُسمح لنا بأن نصنف مداخيلنا بأنّها ذات «فائدة محمولة»، فنحصل بذلك على صفقة بضرائب بمعدل 15%. يملك آخرون أسهماً مستقبليّة لمدّة 10 دقائق ليجدوا بأنّ عليهم دفع ضريبة بمعدل 15% عن 60% من أرباحهم إن تحولوا إلى مستثمرين طويلي الأمد. هذه الهبات وغيرها تمطر علينا من مشرّعي واشنطن، الذين يشعرون بأنّهم ملزمون بحمايتنا، كما لو أننا ننتمي إلى البوم أو إلى غيره من الأنواع المهددة بالانقراض. لقد تمّ تدليعنا أنا وأصدقائي لفترة طويلة من الكونغرس صديق الملياردير».

المؤسسات الخيرية هي وسيلة لتخفيف الضغط عن ميزانيات التنمية للحكومات أثناء الاستمرار في السياسات الضريبية والاستثمارية التي تعطي الأفضلية للأثرياء

ومع ازدياد انخراط المحسنين، وتحديداً المؤسسات الخيرية الكبرى، في العملية التنموية، أصبحت التنمية أكثر تعقيداً، بإعطاء تلك المؤسسات حقّ الدخول والتأثير في العديد من القطاعات والبرامج. مع القليل، هذا إن وجد، من أطر المراقبة على آليات أدائها والرقابة على النتائج التي حققتها. فقد تبيّن لنا من الفحص المفصّل لاثنتين من أكبر المؤسسات الخيرية: مؤسسة «غيتس» ومؤسسة «روكفيلر»، في مجالات الصحّة والقضاء على الأوبئة، والجوع، والغذاء والزراعة، أنّ مسألة كيف عملوا وماذا حققوا تستحق إيلائها قدراً أكبر بكثير من الانتباه. فهي تشكل خطراً كما يلي:

أولاً: يمكننا أن نلاحظ غياب أيّ إطار لقياس النتائج، ولا أقصد هنا مدى تلبية البرنامج لأهداف المتبرعين، بل بمدى تلبيته لأهداف البرامج الأوسع والأطول مدى: مثل: تحسين الحصيلة الصحية، أو ضمان التغذية للجميع. يجب حقاً أن نعيد النظر في اتفاقات المتبرعين من أجل سدّ هذه الثغرة.

ثانياً: لاحظنا مشاركة هذه المؤسسات المتزايدة بالبرامج وأهدافها بنفسها وبشكل مباشر، وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في تصميم هذه البرامج ونتائجها، وبالتالي المزيد من الاعوجاج الخطير في هذه المهام.

ثالثاً: هنالك ما يتعلق بالتأثير على الحكم العالمي. فخلق ودعم الشراكة مع حاملي الأسهم المتعددين، بات يضعف دور الحكومات والهيئات الحكومية في وضع المعايير، وتشكيل جدول الأعمال التنموي المناسب لها، وهو ما يقوّض المسؤولية العمومية عن صناعة القرار، ويضعف بالتالي الحكم الديمقراطي.

تأثير «المحسنين» الرأسماليين على السياسات

يمكن للمؤسسات الإحسانيّة، أن تمارس نفوذاً هائلاً على سياسات صنع القرار، وعلى وضع البرامج. ويبدو هذا الأمر جلياً واضحاً في حالة مؤسسة «غيتس» ودورها في سياسات الصحّة العالمية. فعبر عمليّة هندسة المنح، والإجراءات الواجب توافرها كي تكون مخوّلاً بالحصول على التمويل، ونشاط المؤسسة كمستشار، أثّرت مؤسسة «غيتس» على أولويات «منظمة الصحة العالميةWHO » وعلى النقلة السياسية ناحية تمويل صحي هرمي، من أعلى إلى أسفل.

باتت أولويات وعمليات منظمة الصحة العالمية ملزمة بهذا القدر الكبير من تأثير مؤسسة «غيتس» نتيجة التغييرات في نمط المنح التقليديّة التي اعتمدت في السابق على الدول. فقد عانت منظمة الصحة العالمية في السنين الأخيرة من نقص حاد في الموارد، وقاد عدم التوازن بين المساهمات والاحتياجات، بمنظمة الصحّة العالميّة إلى: جذب مانحين جدد والسعي لإيجاد موارد تمويل جديدة. ومع ازدياد تأثير هذا النوع من الموارد، ازدادت الفجوة في قدرة منظمة الصحة العالمية على الاستجابة كما ينبغي لحالات الطوارئ الصحيّة حول العالم: ويبدو ذلك جلياً في استجابتها لتفشي جائحة «الإيبولا» عام 2014.

وينطبق الشيء ذاته على التأثير الذي تمارسه مؤسسة «روكفيلر» على السياسات الزراعية، وذلك ضمن ذات سياق سياسات «منظمة الثورة الخضراء» ومؤسسة «غيتس»، بالدفع نحو التكنولوجيا الزراعية: ويشمل ذلك الدفع نحو البذور المعدّلة وراثياً في البلدان الإفريقية، رغم القلق العام المتنامي والمبرر بشأن الأغذية المعدلة وراثياً. وتقوم تلك المؤسسات أثناء ذلك بتقويض المقاربات التي تستهدف الفقراء في القاع، وأيّة مفاهيم بديلة يمكنها التصدي لأزمة الغذاء العالمي، ولبرامج الغذاء الصناعي. فالمقاربة الوحيدة الممكنة وفقاً لهذه المؤسسات، وللسياسات

تشكيل الأجندة والتأثير على السياسات

التي تتبعها، هي: طريق التنمية التكنولوجيّة. وتمارس هذه المؤسسات تأثيرها ليس عبر هندسة المنح وحسب، فمؤسسة «الأمم المتحدة الخيريّة» على سبيل المثال، تساهم في تشكيل الخطاب العام للأمم المتحدة، عبر الدعم الاستشاري لوكالات الأمم المتحدة، وعبر عقد الاجتماعات غير الرسمية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتزويدها بدعم اتصالاتي وإعلامي مركز. لقد لعبت مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة دور القوّة الدافعة لقضيّة الشراكة مع حاملي أسهم متعددين، مثل: حركة «كلّ امرأة كلّ طفل».

من المهم جداً أن نتعلم من تجربة مؤسسة «الأمم المتحدة الخيريّة»، والتي بدأت كأداة لقبول المساهمات لمرّة واحدة، وعلى سنين متعددة من تيد ترنر، من أجل دفع قضايا الأمم المتحدة قدماً. لقد وسعت هذه المؤسسة نشاطاتها بطرق عدة، وباتت تجمع الأموال من مصادر خاصّة وعامّة، وتدير بها البرامج تحت راية الأمم المتحدة، ولكن خارج نظام الأمم المتحدة.

مؤسسة «الأمم المتحدة الخيريّة»

قام الملياردير الأمريكي، ومؤسس قناة «سي. ان.ان»، تيد ترنر في بداية عام 1998 بإنشاء «مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة». أعلن ترنر عام 1997 عن نيته منح الأمم المتحدة هبة قدرها مليار دولار لدعم قضاياها. بأية حال، لم يمنح هذا المبلغ على شكل نقدي، بل على شكل 18 مليون سهم في شركة «تايم وارنر» الإعلامية.

وبعد وقت قصير من إعلان ترنر عن هبته للأمم المتحدة، هبطت أسهم شركة «تايم وارنر» بشكل كبير. ومن أجل أن يحافظ ترنر على وعده البالغ مليار دولار، أعلنت مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة عن جمعها للموارد من متبرعين آخرين. في نهاية عام 2013، وصلت المخصصات التراكميّة للمؤسسة إلى 1,3 مليار دولار، منها 450 مليون دولار من ترنر، و850 مليون دولار من مساهمات مالية لمتبرعين آخرين.

قسم كبير من التبرعات الأخرى التي تلقتها المؤسسة، أتت من مؤسسة «بيل وميليندا غيتس» الخيريّة. بين عامي 1999 و2014، منحت مؤسسة غيتس مبلغ 231 مليون دولار لمؤسسة الأمم المتحدة، وكانت مركّزة بشكل رئيس على مجالات الصحّة والثقافة الزراعية. وفي سبيل توسيع قاعدتها التمويلية، سعت مؤسسة الأمم المتحدة إلى اتباع طرق جديدة في الحصول على التمويل، من الحكومات بشكل مباشر. تلقت المؤسسة في العقد الماضي تمويلاً مباشراً من عدد من الحكومات، ومن الهيئات الحكوميّة، مثل: وكالة التنمية الكندية، وقسم التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والمفوضية الأوربية، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

بالإضافة للحكومات، تسعى مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة حالياً بشكل نشط، لإيجاد فرص لبناء ما يسمّى «الشراكات الراسية» مع الشركات متعددة الجنسيات ومع المؤسسات الخيريّة، بوصفها عنصراً مهماً في «استراتيجيات التنمية المستدامة». تثور المخاوف في الأمم المتحدة من نشاطات هذه المؤسسة، ومن المخاطر المحتملة لتلويثها سمعة الأمم المتحدة. فمؤسسة الأمم المتحدة تحوي في قائمتها الصادرة عام 2015 على شركاء، مثل: «إكسون موبيل» و«شيل» و«غولدمان ساكس» و«بنك أميركا».

لقد تغيّرت مهمّة مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة وعلاقتها مع الأمم المتحدة بشكل جذري في الأعوام الخمسة عشرة الماضية. بدأت المؤسسة عام 1998 بشكل رئيس كمؤسسة لجمع التبرعات لصالح الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين تحول تركيزها أكثر فأكثر ناحية إطلاق مبادراتها الخاصة بمعزل عن الأمم المتحدة: مثل: «تحالف الطاقة المستقبلية». إنّها تلعب الآن دور الوسيط بين المتبرعين، وبين الوكالات المنفذة، داخل أو خارج نظام الأمم المتحدة، وتقيم الحملات بدعم من مجلس أمن الأمم المتحدة، لتطبيق أولوياته واستراتيجياته، بما فيها الهدف المعلن: «تعزيز قدرة الأمم المتحدة على المشاركة في الشركات المتعددة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمحسنين، والأوساط الأكاديميّة...».

لقد أصبح ممثلو مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة مستشارين مقربين من مجلس أمن الأمم المتحدة، وهم يشاركون بشكل اعتيادي في اللقاءات الداخليّة التي يعقدها مجلس الأمن. إضافة لذلك، باتت مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة تغطي الاعتمادات المالية لتعيين مختلف موظفي الأمم المتحدة، وهو ما منحها سطوة على الموظفين الكبار. مثال: غطت مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة اعتماد «فريق دعم الاتصالات والإعلام والمدراء» لمشروع «النساء» الذي أطلقته الأمم المتحدة بشكل رسمي في شباط عام 2011.

تمّ في عام 2014 إعادة النظر، وإجراء بعض التعديلات في الاتفاق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبين مؤسسة الأمم المتحدة الخيريّة. وبدلاً من أن يسمح الاتفاق الجديد بمزيدٍ من الشفافية في مراقبة عمل المؤسسة وفاعليتها، فقد دعم الاتفاق الجديد، الحصريّة والتفضيليّة في العلاقة بين المؤسسة والأمانة. أعدّت مسوّدة هذا الاتفاق خلف أبواب موصدة دون أيّة شفافية أو رقابة مشتركة مع الحكومات، وخلافاً للاتفاقين السابقين، لم يسمح للعموم بالاطلاع عليها.

نقص الشفافيّة وآليات المحاسبة

إنّ المؤسسات الإحسانيّة، وتحديداً مؤسسة «غيتس» و«روكفيلر» ومؤسسة الأمم المتحدة، ليسوا ممولين كبار وحسب، بل هم أيضاً قوّة دافعة للعديد من الشراكات المتعددة لحاملي الأسهم. في الحقيقة، الكثير من هذه الشراكات، مثل: «مبادرة تلقيح الأطفال» و«تحالف تي.بي» و«تحالف غافي» و«تغذية سون» هي نتاج مباشر لهذه المؤسسات.

لكنّ النموّ السريع لهذه الشراكات العالمية، وللتمويل الهرمي الرأسي، وتحديداً في قطّاع الصحة، أدّى إلى حلول معزولة ونادراً ما تكون متسقة. لقد ساهمت هذه المبادرات في إضعاف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لكنّها أيضاً قوضت تطبيق وإنجاز استراتيجيات تنمية متكاملة على المستوى الوطني.

لقد انتقدت مؤسسة «غيتس» بشدّة ضعف وهشاشة نظام التغذية العالمي، ولهذا ساهمت بشكل فعال في إنشاء حركة «سون». لكنّ «سون» لم تعمل لتتخطى هذه الهشاشة، بل زادت الانتشار السريع للشراكات التي أدّت أساساً لتعزيز مشاكل الأمن الغذائي العالمي والتغذية، لتنضم إلى مثيلاتها «gain» و«MI» و «FFI» و«تحالف أمن الغذاء والتغذية» وغيرها الكثير. وفي هذه الأثناء، تبقى «لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالتغذية UNSCN»، وهي الهيئة المسؤولة عن تنسيق سياسات الغذاء والتغذية ضمن إطار الأمم المتحدة، ضعيفة وغير ممولة كما يجب.

علاوة على ذلك، وبما أنّ الشراكات تعطي المشتركين جميعهم حقوقاً متساوية، يتمّ تهميش الهيئات العامّة التي تحوز بشكل قانوني وديمقراطي على موقع خاص وشرعي. تخفض الشراكات المتعددة لحاملي الأسهم بشكل ضمني قيمة دور الحكومات والبرلمان والهيئات الحكومية المشتركية في صنع القرار، وتعظم من قيمة دور القطاع الخاص. ومن ضمن هذا القطاع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الخيريّة وبعض الأفراد الأثرياء حتّى مثل: بيل غيتس وتيد ترنر.

في الوقت التي تملك فيه مؤسسات مثل: غيتس وروكفلر تأثيراً هائلاً على سياسات التنمية، فهذه المؤسسات ليست محلّ محاسبة «المستفيدين» من نشاطاتها، سواء أكان المستفيدون حكومات أم منظمات دولية أم وحدات اجتماعية محلية. فهذا المؤسسات ليست مسؤولة سوى أمام مجالس إدارتها أو أمنائها. وهذه المجالس تتكوّن عادة من عدد قليل جداً من الأشخاص، مثل: مؤسسة غيتس المكوّن من ثلاثة أفراد عائلة، ووارن بوفيه الذي يعمل رئيساً لمجلس الإدارة، ومجلس الأمناء في مؤسسة بوفيه. إنّ المؤسسات الخيريّة لا تضع بيانات منحها ونتائجها وخلافه للعموم إلّا ما ندر، وإن فعلت فهي تعلن عن البيانات الرئيسة فقط، مثلما تفعل مؤسسة غيتس ومؤسسة هيوليت. وهذا يجعل مسألة الرقابة عليها وعلى تقدير مدى فاعلية مشروعاتها في تحقيق الأهداف المنشودة أمراً مستحيلاً.

تخفض الشراكات المتعددة لحاملي الأسهم بشكل ضمني قيمة دور الحكومات والبرلمان في صنع القرار وتعظم قيمة دور القطاع الخاص

«منصة الإحسان» ما بعد 2015

في سبيل تمكين القطّاع الإحساني من لعب دور أكثر نشاطاً في تخطيط وتنفيذ «الأهداف التنموية المستدامة»، ولتطويبها كشريك استراتيجي للأمم المتحدة، وللحكومات حول العالم، تمّ إطلاق منصة الإحسان ما بعد 2015 بالتزامن مع لقاء الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ 69 في نهاية 2014. كان «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» مع «مركز المؤسسات الخيريّة» ومستشارو مؤسسات «روكفيلر»، «فورد»، «كونراد هيلتون»، و«ماستر كارد» الخيريّة، هم المبادرون لإنشاء هذه المنصة، ولحشد الدعم العالمي لها.

في جلسات الجمعية العامة الخاصة بجدول أعمال تنمية ما بعد 2015، شرحت نائبة رئيس مؤسسة «روكفيلر» ومستشارته هيذر غريدي توقعاتهم على الشكل التالي: «لا نريد أن نكون مجرّد «قطّاع غير حكومي» آخر، قطّاع لا يتم ذكره ضمن المجموعات الكبرى. ونحن نرى بأنّ الاعتراف بنا من أعلى مستويات سياسيّة، والشراكات العالمية من أجل تنمية فاعلة، كخطوة إيجابيّة في هذا الطريق... أولاً: يجب على الأمم المتحدة والحكومات أن تفتح أيديها لنا، وتخلق بيئة أكثر تمكيناً للمؤسسات المحسنة، سواء ضمن نطاق محلي أو بشكل عابر للحدود».

الاعتماد الخطر على الإحسان الرأسمالي

أحد الميزات الرئيسة لأكثر المؤسسات الخيريّة الخاصة، هي ممارساتها في تطبيق الأعمال والمقاربات السوقية على مسائل التنمية. وهي تضع متلقي المنح تحت ضغط لإظهار نتائج تكون إيجابيّة، وفقاً لتعريف المانحين، وعليه، فإنّ التركيز على مقاربات الربح السريع، مثل: تطوير لقاح، أو نشر المبيدات الحشرية، والناموسيات المعالجة كيميائيّاً، يجعلها تهمل العوائق البنيوية والسياسية، أمام التنمية، مثال: أنظمة الصحّة العامّة المهلهلة. بأية حال، بما أنّ المؤسسات الخيريّة تستثمر معظم أصولها في أسواق المال، فإنّ دخلها المتأتي عن فوائد وأرباح الأسهم، يعتمد بشكل كلي على الوضع الاقتصادي العام، وبالتالي هباتها تعتمد على ذلك. أثناء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، هبط التمويل الدولي الذي تمنحه أكبر 1300 مؤسسة خيريّة أمريكية بشكل كبير جداً، بنسبة 32% بين عامي 2008 و2010. وعليه فليست المنح الإحسانية غير ثابتة وحسب، بل كذلك تميل للانخفاض في أكثر الأوقات التي يكون الناس بحاجة إليها.

السياسةُ تُطعِمُ خُبزاً..!

لابدّ وأنْ مرّ معكم وأنتم تتابعون الأخبار السياسية لنشاطات بعض القوى والشخصيات السياسية السورية، مؤتمرات حول الشباب وأهميتهم ودورهم الحاسم في اللحظات التي تمر بها البلاد.

■ أحمد علي

يبدو حقيقة أن في معظم هذه المؤتمرات_ إن لم نقل كلّها_ يلعب الشباب دوراً واحداً وهو: كونهم جمهوراً لها، ليس إلّا.. وليست هذه المؤتمرات والندوات فقط هي التي تستهلك الطاقة الحية لهذه الفئة، وتهدر وقتها وجهدها، فهناك الكثير مما يدعى بـ«منظمات المجتمع المدني»، والفِرَق التطوعية.. إلخ.. بغض النظر عن الغايات النبيلة لبعض المتطوعين.

الفصل الميكانيكي بين شرائح المجتمع؟!

ما تعاني منه الطروحات العدة التي تتم في هذه المؤتمرات والندوات هو: مسألة الفصل الميكانيكي بين هذه الشريحة العمرية وبقية الشرائح، ويبررون ذلك على الدوام، بأن هذه الشريحة هي الأكثر تأثراً بما يحدث على الأصعدة جميعها، بينما واقع الحال أن الفئات العمرية جميعها في المجتمع، تتأثر بالتطورات المختلفة كلها، التي تطرأ على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنما ما يميز الفئة الشابة، هو أنها الفئة الأكثر حيوية وتفاعلاً، وقدرة على التقاط الجديد، والسعي إلى التغيير، والإبداع بحكم خصائصها العمرية والنفسية.

لو عدنا بالذاكرة قليلاً، هناك مَنْ صَوّر موجات الحراك الشعبي منذ البداية بأنها «ثورة شباب»، وفي هذا الطرح، بالإضافة إلى فصل الشباب عن باقي فئات المجتمع عن طريق تصويرهم بأنهم وحدهم من يريدون التغيير، أو وحدهم من يثورون لأجل تحقيق مطالبهم، نجد من يضع الشباب في بوتقة واحدة، وكأن الشباب كلٌ واحد بمطالبه وطموحاته ومفهومه للتغيير وهويته وانتمائه!، وهاتان المشكلتان «الفصل الميكانيكي بين شرائح المجتمع، ووضع الشباب ضمن إطار واحد ومحدد» تفرضان توضيح مفهوم الهوية الشخصية للفرد، سواء كان شاباً أم غير ذلك. لنوضح إذاً مفهوم الهوية ونعيد بناء الصورة، في إطار التأسيس السليم لدور الشباب وباقي فئات المجتمع، في عملية تغيير جدية، وحقيقة مأمولة ومنتظرة بفارغ الصبر من الجميع.

مفهوم الهوية؟!

يبدو للوهلة الأولى بأن مفهوم الهوية هو مفهوم شائك، لكن لو أردنا تحديده فيمكن أن نعبر عنه بأنه مجموع الانتماءات الشخصية للفرد، سواء أكانت فنية أو رياضية أو سياسية أو طبقية أو...إلخ.

في الحقيقة، هناك كمٌ هائل من الانتماءات الشخصية التي يمكن أن تورد في هذا الإطار، ولكن من بين هذه الانتماءات، هناك انتماء أساس، وانتماءات ثانوية. من وجهة نظرنا، فإن الانتماء الطبقي للشخص هو الانتماء الأساس له، وباقي الانتماءات هي انتماءات ثانوية مبنية عليه. وللهوية شأن تحديد الموقف من كل ما يحصل لدى الشباب وغيرهم، ولهذا لا يمكن البتة تصوير الشباب وزخرفتهم في لوحة فنية واحدة، ولا يمكن أيضاً الفصل تعسفياً بين شاب/شابة في أول العمر، ورجل/امرأة في سن متقدم طالما أن لهما الانتماء الأساسي نفسه، أي: ينتمون إلى شريحة طبقية واحدة بمعنى آخر، وشريحة طبقية واحدة يعني أن هناك تشابهاً إلى حد بعيد في عناصر الهوية بطبيعة الحال...

المطلب اليوم هو التغيير، فأي تغيير نريد؟ هناك من ينشد «التحرر» مثلاً كأهم عنصر من عناصر التغيير بنظره، وهناك من هو ضد إعادة توزيع الثروة في البلاد، في حين أن هناك من تقتضي مصلحته الطبقية ذلك التوزيع.. هناك من يهجس بلقمة عيشه في كل لحظة، وهناك من يملك كل ما يحتاجه ويفيض عنه، وهمّه الوحيد أن يمارس حريته الفردية الأنانية فيطالب بـ «التحرر».. لا معنى للحرية إن لم تكن حرية للجميع؛ حرية من قيود الاستغلال والفقر والحاجة، وحرية الجميع هي في إعادة توزيع الثروة لصالح الأغلبية الساحقة المهمشة والفقيرة في المجتمع.

من الصحيح، هناك من يكون فقيراً، ولا يطالب بتحسين حالته المعيشية، كمطلب أولي، وهذه الحالة هي الحالة التي لا تعي مصلحتها الطبقية، وهي حقاً موجودة، ودورنا وواجبنا هنا هو: الوصول لمثل هؤلاء وتوعيتهم، إن من نتكلم عنه بأنه ضد إعادة التوزيع للثروة، هو من يعي بالفعل بأن هذا الإجراء ضد مصلحته الطبقية.

نؤكد أن للشباب دوراً هاماً وضرورياً لإحداث التغيرات الإيجابية في البلاد، والتجارب التاريخية إن كانت في ثورة البلاشفة 1917، أو الثورة الكوبية 1953، تؤكد ذلك، ولكن السؤال هو: كيف يكون ذلك؟ هل مثلاً العمل الفردي يؤدي إلى تغيير؟

التنظيم مفتاح التغيير..

إن العامل الحاسم في خلق إمكانية التغيير هو التنظيم، وهذا بالطبع ما ينطبق على الفئات المجتمعية جميعها، وذلك لأن العدو الطبقي منظم كل التنظيم، وبيديه السلطة وقواها السياسية، ولديه أجهزته الإعلامية التي لا تكف عن التزوير واجتزاء الحقائق، والتلاعب بوعي البسطاء، و...إلخ.

لا يمكن للتغيير أن يحدث دون تنظيم لقوى المجتمع كلها، وعرفت التجربة البشريّة أداةً ما تزال فعّالةً حتى الآن في التنظيم، وهي: الحزب، وطالما أننا نتكلم عن تغيير لمصلحة الفقراء والمهمشين، فإن ما نقصده هنا ليس أي حزب، بل الحزب الثوري، أي: الحزب صاحب برنامج التغيير الحقيقي وليس شعار التغيير، أي: الحزب الذي يطرح «إعادة توزيع الثروة» لصالح السواد الأعظم من الشعب اليوم كإحدى أهم أولوياته.

إن ما افتقده الحراك الشعبي في سورية منذ البداية، هو التنظيم، وهذا مرتبط بتراجع مستوى الحريات الديمقراطية في البلاد، وتراجع الأحزاب السياسية عن أداء دورها الوظيفي المطلوب، وابتعادها عن الجماهير، وتزامن هذا مع ارتفاع مستوى حالة عدم الرضى عند الناس نتيجة التهميش، والسياسات الليبرالية المجحفة بحق الأغلبية، ما أدى عملياً إلى الخروج العشوائي وغير المنظم لهؤلاء، وهذا ما جعل البوصلة لهذا الحراك تضيع، وخصوصاً بوجود الأطراف التي كان هدفها منذ البداية حرف مسار هذا الحراك لكي لا ينتظم ولا يؤدي التغيير المطلوب الذي لا يناسب مصالحها.

لكن هيهات، فإن التجارب التاريخية لحراك الشعوب تُعلّم بأن الشعوب عندما تتحرك من أجل مصالحها، لا يمكن أن تعود للسكون إلا عندما تحقق مطالبها، وما حصل حتى الآن لا ينهي هذه العملية التي انطلقت، بل شكل عملياً معرفة حقيقية لدى هؤلاء الناس، تُعد ذخراً ثميناً لهم في حراكهم اللاحق الذي لا يتطلب إلا سِلْماً في البلاد، وانطلاقاً لعملية الحل السياسي المنشودة، والتي تبين المعطيات الجديدة أنها تتقدم باستمرار، رغم التعقيدات التي تظهر، والتي ما هي في نهاية المطاف إلا تعقيدات طبيعية تظهر أمام أيةِ عملية تغيير حقيقي.

لا يمكن للتغيير أن يحدث دون تنظيمٍ لقوى المجتمع كلها وعرفت التجربة البشرية أداةً ما تزال فعّالةً حتى الآن في التنظيم

«يا منهوبي سورية اتحدوا»

ما سنلخصه الآن فيما يخص الشباب وغيرهم، هو: أن الصراع الحقيقي والأساس في المجتمع هو الصراع الطبقي، أي: الصراع بين الناهبين والمنهوبين، أما الناهبون وأتباعهم فهم من تم الحديث عنهم بأنهم ضد «إعادة التوزيع للثروة»، وهم موجودون اليوم في النظام وفي المعارضة، وهم متفقون ومتوحدون في المصلحة العابرة لكل التقسيمات الثانوية؛ الطائفية والمذهبية والعرقية وحتى التقسيمات التي لها طابع «متدين/علماني» أو «مسلم/ملحد»..إلخ. وأما المنهوبون فهم أولئك الناس المطلوب منهم بأن يصبحوا كلًا واحداً في الهجوم على ناهبيهم، والدفاع عن مصالحهم حتى الحصول عليها، متجاوزين بذلك الثنائيات الوهمية السابقة كلها، لأن ما يوحدهم هي المصلحة الطبقية، وهم موجودون في فئات المجتمع كلها..

هذا العصر هو عصر المنهوبين، هو عصر الشعوب، وكلمة الفصل اليوم للشعوب وليست لأحد سواهم، وعليه فقد ولّى زمن «السياسة لا تطعم خبزاً»، ذلك القول المشؤوم الذي أثبتت التجربة أنه هو نفسه الذي لا يطعم خبزاً، فالخبز والكرامة والحرية والحقوق والتغيير، هي بالجملة ثمرة العمل السياسي الحقيقي والجاد والمطلوب من الجميع اليوم، وإنْ كان لابدّ من توجيه نداء، فالنداء الحقيقي اليوم بموازاة ومقاربة نداء ماركس الشهير، ليس أنْ «يا شباب سورية اتحدوا» كما يروّج البعض، بل: «يا منهوبي سورية اتحدوا».

تراث «الشيوعي المزمن»

أنشأ موقع الكتروني منذ سنوات باسم «الكاتب عبد المعين الملوحي» متضمناً محطات مختلفة من تراثه، صوره الفوتوغرافية في سورية والصين وغيرها من البلدان، بعض أعماله المترجمة بصيغة PDF، وموجزاً لسيرة حياته وقائمة بأعماله المنشورة «حوالي 200 كتاب و1500 مقال منشور في 144 مجلة وجريدة»، أوسمته وشهاداته السورية والعالمية.

■ لؤي محمد

عبد المعين الملوحي «1917 – 2006» كاتب وشاعر ومترجم سوري من حمص، كتب في «قاسيون» وذيل توقيعه باسم «شيوعي مزمن» حتى عرف بهذا الاسم، له العديد من الأعمال الهامة تأليفاً وترجمة، بدأ مسيرته الأدبية عام 1936، وترجم أول كتاب «ذكريات حياتي الأدبية لمكسيم غوركي» عام 1944. حصل على إجازة في الآداب من جامعة القاهرة 1943–1945.

الملوحي واحد من المترجمين السوريين الذين تميزوا بترجمة الأدبين الفييتنامي والصيني إلى اللغة العربية، ونشر العديد من الأعمال، مثل: كتب «من القصص الفييتنامية» و«الأدب الفييتنامي» و«ديوان منذ، شاعر فييتنام توهو» و«مساح الأحذية الصغير في سايغون» و«ساعاتي ديان بيان فو»، والكتب المترجمة عن الصينية «الشعر الصيني من أقدم أصوله حتى اليوم» و«تاريخ الشعر الصيني المعاصر».

حصل على وسام الصداقة من فييتنام، تقديراً لجهوده في ترجمة الأدب الصيني إلى اللغة العربية. وعلى درجة أستاذ شرف في جامعة بكين 1977 وهو أول لقب يعطى لأستاذ أجنبي في التاريخ، تقديراً لجهوده في تعليم اللغة العربية بجامعة بكين.

من ترجماته الأخرى: «داغستان بلدي لرسول حمزاتوف ـ رواية المتمرد لأنطون ستراشيميروف ـ حق الشعوب في تقرير مصيرها للينين ـ الأدب السويدي منذ أول عصوره حتى اليوم ـ دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع لكونستانتينوف ـ مبادئ الثوار لبرنارد شو ـ مؤلفات لمكسيم غوركي». إضافة إلى مؤلفات في التراث العربي القديم.

أخبار ثقافية

التراث السوري على خشبة مسرح الكريملين

قدمت الفرقة الوطنية السورية للغناء العربي والموسيقى عرضها الفني على خشبة مسرح الكريملين في موسكو الروسية، والذي يعتبر أحد أكبر مسارح أوروبا وأضخمها، تضمن العرض الفني وصلةً من التراث السوري ومنها: أغنية «يا رايحين عحلب حبي معاكم راح». أكد أعضاء الفرقة أنهم تمكنوا من الوصول إلى موسكو رغم جراح سورية، ليقدموا رسالة شكر لروسيا وشعبها، وليؤكدوا أن لغة الموسيقا هي لغة تفهمها كل الشعوب، وأظهروا الموروث الموسيقي الذي تتميز به بلادهم سورية.

سورية تطلق مشروع ترجمة الكتب الروسية

أطلقت الهيئة العامة السورية للكتاب المشروع الوطني للترجمة منذ مطلع عام 2017 ووضعت الخطة التنفيذية التي أعلنتها بداية عام 2018 تضمنت حوالي 15 كتاباً لترجمتها عن اللغة الروسية في الرواية والمجموعة القصصية، والفكر السياسي والاقتصادي. ومن الكتب الروسية التي سيتم ترجمتها «الأزمة العربية ونتائجها الدولية»، «العالم الثالث بعد نصف قرن»، «التسونامي السياسي»، «تحليل الأحداث في شمال إفريقيا والشرق الأوسط»، «التهديدات الدولية عام 2017»، «المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الشرق.

كانوا وكنا

هل تساءلتم يوماً عن صور من حياة الناس في مدينة دمشق في النصف الأول من القرن العشرين، والتي لا تعرضها الفضائيات ولا تتحدث عنها مسلسلات الدراما، إنها ليست صور أشخاص يرتدون ملابساً أنيقة، بل صور الناس الذين عانوا يومياً من الجوع والفقر. الصورة لبائع الخبز في مدينة دمشق عام 1910، البائع والمشتري يبدو عليهما البؤس في أقسى أشكاله.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/03/11» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

عن ذكريات «الزمن الجميل»

يكفيك صرف ربع ساعة على صفحتك الرئيسة على فيسبوك، وفي أي وقت تشاء، لترى أمامك سيلاً عارماً من «النوستالجيا»... صفحات بالجملة عن «الزمن الجميل»؛ ابتداءً بالأغاني ومروراً بالمسلسلات الكرتونية والأفلام القديمة، وليس انتهاءً بالاستحضار الدائم لثلة من الشعراء الكبار أمثال: قباني والنواب ورياض الصالح الحسين ودرويش...

■ مهند دليقان

للوهلة الأولى، يمكن تفسير الموضوع انطلاقاً من موضوعة الأجيال؛ أي: أنّ أولئك الذين قطعوا حاجز الثلاثين وربما الأربعين، وبدأوا يعاينون العد العكسي للزمن، في أبدانهم وحجم أحلامهم، يصرفون همّ المستقبل ومواجهته بشيءٍ من الماضوية التي تلعب دور نقاط ارتكاز آمنة، يتعرف الشخص فيها على هويته الذاتية المشتتة والضائعة ضمن الفوضى الحاصلة، الكونية والمحلية.

لكنّ نظرة أقرب وأكثر تمحيصاً قد توحي بأشياء أعمق... فوفقاً للتفسير السابق_ على أساس الأجيال_ فإنّ المنطقي هو أن يكون «الزمن الجميل» الخاص بمن هم اليوم بين «30–40» سنة من العمر، هو زمن الثمانينيات والتسعينيات، وبالنسبة لمن هم بين «40–50» سنة، السبعينيات والثمانينيات، وهكذا... ولكنّ لنقف قليلاً عند مفردات «الزمن الجميل» لنحاول تحديدها بدقة أكبر:

_ أغاني أم كلثوم، عبد الوهاب، كارم محمود، وديع الصافي... إلخ

_ أشعار درويش، النواب، قباني، بدوي الجبل... إلخ

_ قصص غسان كنفاني، زكريا تامر، سعيد حورانية... إلخ

_ روايات حنا مينة، الطيب صالح، الطاهر وطار... إلخ

_ مسرح الشوك، وأعمال سعد الله ونوس والساجر والماغوط... إلخ

وهذه عينة صغيرة يمكن توسيعها بشكل كبير، خاصة إذا أدخلنا إليها العناصر الثقافية غير العربية. لكن المشترك ضمنها هو أنها تدور بمعظمها حول فترة مركزية هي خمسينيات وستينيات وجزء من سبعينيات القرن الماضي.

تقودنا هذه الفرضية، «التي تحتاج إلى إثبات عبر أبحاث معمقة في مختلف المجالات الثقافية، والتي لا ندّعي هنا اطّلاعنا الكافي عليها، ناهيك عن القدرة على الدخول في بحثها بشكل أكاديمي»، تقودنا إلى القول: إنّ فكرة «الزمن الجميل» والحنين إليه، ترتبط بزمن محدد، وليست فكرة نسبية تتعلق بتعاقب الأجيال، وحنين المتقدمين في العمر إلى شبابهم وصباهم.

وقبل الدخول أكثر في نطاق «الزمن الجميل» بحثاً عن مصدر جماله، لا بد من إزاحة سوء فهم قد ينشأ لدى التعامل مع الفكرة؛ نقصد بالضبط ضرورة التمييز والتفريق بين الحنين إلى الماضي الذي نتحدث عنه هنا، وبين أنواع أخرى من الحنين ترتدي من حيث الشكل على الأقل طابعاً رجعياً...

المثال الذي يقفز إلى الذهن مباشرة في هذا الإطار، هو: الحنين المرتبط بالذهنية الإقطاعية، والذي يمارسه ضحايا الإقطاع السابقون أكثر من الإقطاعيين السابقين أنفسهم، «وهو أمر طبيعي ناتج عن هيمنة أيديولوجية الطبقة السائدة في حينه، والتي خرجت من جلدها ملتحقة بركب البرجوازية التابع، تاركة وراءها البرجوازية الصغيرة. والتي بقيت عالقة بدورها، بالمعنى الثقافي، في المكان نفسه تقريباً، وزاد رسوخها فيه اللبرلة المتوحشة التي قدمت بديلاً ثقافياً هشاً ومفرغاً من «القيمة الأخلاقية الفروسية» المرتبطة بمرحلة الإقطاع». وبالملموس فإنّ أشكال تجلي هذا النمط من الحنين الماضوي ذي الصبغة الرجعية «وأؤكد: من حيث الشكل على الأقل، وليس بالضرورة من حيث الشكل والمضمون، لأنّ هذا الحنين نفسه يحتوي جوهراً تقدمياً وإيجابياً يمكن البناء عليه، لأنّه بأبسط تفسيراته رفض للواقع القائم» هو ذاك الذي جرى استغلاله لتكوين قاعدة جماهيرية ما للإسلام السياسي بتياراته المختلفة، والذي يرفض لا القيم السلبية لـ «الحياة الحضارية المعاصرة» فحسب، بل ويرفض أيضاً القيم التحررية والإيجابية بشكل أكثر عنفاً وإصراراً.

إذاً، فالحنين الذي نتحدث عنه، ليس ذاك المرتبط بالتقدم بالعمر، وليس أيضاً الحنين الطوباوي نحو ماضٍ افتراضي كانت فيه الأمور على خير ما يرام، كما هو الحال لدى الأصوليين. الحنين الذي نقصده، حنين ملموس ومحدد، لزمن محدد وبصفات محددة.

لتوسيع هامش التفكير أكثر، يمكن ملاحظة ظاهرة مشابهة، وفي مختلف الأنواع الفنية، في أوروبا والولايات المتحدة وروسيا، وربما غيرها.

السياق التاريخي لـ «الزمن الجميل»، وفق الافتراض الذي سقناه، هو المراحل الأخيرة من فترة الصعود الثوري على المستوى العالمي «انتصار ثورة أكتوبر، تشكل الاتحاد السوفياتي، الانتصار على الفاشية، حركة التحرر الوطني...» وعقدٌ من الزمن أو أكثر بقليل بعد انتهاء الصعود، مع تفاوت وانزياح زمني بين بلد وآخر، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الانزياح، الأول: ناجم عن طبيعة العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، والذي تتأخر فيه الفوقية عن التحتية. والثاني: ناجم عن تأخر وصول أمواج التغيرات الكبرى من مركز الحركة «في أوروبا وروسيا والصين والولايات المتحدة في حينه» إلى الأطراف.

بكلام آخر، فإنّ فترة الصعود الثوري، حيث يجري وضع أسئلة الوجود الكبرى على طاولة البحث التاريخي؛ أسئلة العدالة والهدف من الوجود والمصير والسعادة الإنسانية والظلم... إلخ، هي بالذات الفترة التي تطالب الفن والخيال بإجابات جدية وعميقة، وتؤدي إلى نتاج فني عظيم، يتحول بعد فترة من الزمن إلى ذكريات عن «زمن جميل». على العكس من فترات الركود الثوري التي تضيع فيها الأسئلة الكبرى، ويجري استبدالها بفذلكات وتخرصات مما نرى ونسمع ونعيش.

ولكن، ألسنا الآن في فترة صعود ثوري جديد؟ فأين هو «الزمن الجميل» المعاصر؟ اشتقاقاً مما قلناه سابقاً عن الانزياح الزمني بين التحتي والفوقي، فالزمن الجميل المعاصر لم يزل بعد جنيناً ينمو، ويختزن آلامنا ويخمرها، ليعيد خلقها عمّا قليل... فأجمل الأيام/الانتصارات/الأحلام/الأزمان هي تلك التي لم نعشها بعد!

ألسنا الآن في فترة صعود ثوري جديد؟ فأين هو «الزمن الجميل» المعاصر؟